الفصل الرابع

أدوات إدارة الأزمـــــات الدوليـــــة

" ابن لخصمك جسراً من الذهب ... لكى يتراجع عليه "

المفكر الصينى صن تزو

مؤلف كتاب " فن الحرب "

الفصل الرابع

أدوات إدارة الأزمـــات الدوليـــة

فى مساء يوم الجمعة ١٨ نوفمبر ١٩٧٧ ، وأثناء إنهاء إسرائيل استعداداتها لاستقبال الرئيس السادات فى زيارته التاريخية من أجل السلام ، وفى وسط جو مشحون بالتوتر ، والتعليمات المشددة التى صدرت من قيادتى وزارة الحربية المصرية والجيش الإسرائيلى بعدم القيام بأى عمل قد يفسره الجانب الآخر بأنه عمل عدائى ... فى وسط هذا كله اندفع " ايجال يادين " نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى ووزير الدفاع بالنيابة إلى مكتب رئيس الوزراء ، واستدعى سكرتير رئيس الوزراء للشئون العسكرية وسكرتير مجلس الوزراء إلى غرفة خاصة ، واخبرهما فى توتر " أن حالة الطوارئ قد أعلنت فى الجيش المصرى " ، ومضى يادين الذى كان عضواً فى اللجنة التى شكلت للتحقيق فى الأخطاء والتجاوزات التى ارتكبتها قيادة الجيش الإسرائيلى فى إدارتها لحرب الغفران ١٩٧٣ وكان يعانى مثل العديد من المواطنين الإسرائيليين من الصدمة النفسية التى خلفتها هذه الحرب ، مضى يقول " ربما كان الأمر كله مجرد خدعة !!" ، واقترح يادين استدعاء " قوات الاحتياط " فوراً ، وتم الاتصال على الفور برئيس الوزراء مناحم بيجين ووزير الدفاع عيزرا وايزمان الذى كان طريح الفراش عقب حادث سيارة ... ورفض رئيس الوزراء وبشكل قاطع

استدعاء قوات الاحتياط ، فقد كان يشعر أن أنباء استدعاء قوات الاحتياط سوف تتسرب إلى وسائل الإعلام ، الأمر الذى سوف يثير ضجة كبرى ، بل قد يؤدى إلى إلغاء زيارة السادات نفسها (ايتان هابر وآخرون ١٩٨٦ : ١١١ – ١١٢) .

لقد كان هذا الحدث مثالاً نموذجياً يمثل المنطقة الشاسعة التى تشغلها الأزمة الدولية والتى تمتد بين السلم والحرب ، تتعدد مداخلها وأطرافها وأدواتها، ولكن لابد أن تصل إلى إحدى النهايتين ... والمشكلة الأساسية فى إدارة الأزمات هى كيفية الاختيار بين وسائل الإكراه والتوفيق ، فهذا هو المأزق الذى يواجه السياسيين والمتمثل فى كيفية إيجاد صيغة توازن بين حماية المصالح الحيوية التى يطمع فيها الآخرون ، والرغبة فى تجنب التصعيد نحو المواجهة العسكرية والتى لا يضمن أحد نتائجها من أجل حماية هذه المصالح ، فكثيراً ما أكد الواقع خطأ توقعات حسابات الانتصار والهزيمة فى الحروب ، كما حدث للولايات المتحدة بغزوها لفيتنام عام ١٩٦٤ ، والأرجنتين باحتلالها لجزر فوكلاند ١٩٨٢ ، والعراق بغزوه لإيران عام ١٩٨٠ ، ثم الكويت عام ١٩٩٠ .

ويرى بعض المفكرين أن الأزمة الدولية صورة مصغرة للسياسة الدولية، ولذلك يوجد بها كل ما يوجد فى السياسة الدولية من مصالح ، وإغراءات ، ومطامع ، وضغوط ، وقيم ، وغياب معايير ، وعمليات صنع قرار ، وعلاقات ، وجنوح للسلم ، وميل للحرب ... لذلك فإن التعامل مع الأزمات الدولية يتضمن دائماً استخدام وسائل السياسة الخارجية .

وفى المدى الواسع بين السلم والحرب ودرجات الإكراه والتوفيق تتعدد أدوات إدارة الأزمات الدولية ، التى يمكن أيضاً استخدامها بدرجات من الإكراه والتوفيق فالقوة العسكرية يمكن استخدامها فعلياً فى إشعال حرب ، ويمكن التراجع عن استخدامها من أجل التهدئة ، والأدوات الدبلوماسية يمكن استخدامها

فى قطع العلاقات فتغلق أبواب التقارب ، ويمكن باستخدامها اختيار التقارب سعياً للتعايش .

ووسط هذا التأرجح والتباين لابد أن يهتم صانعو القرار بتحديد موضعهم فى الأزمة من حيث حيوية المصالح المتصارع عليها ، وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة لهم ، ومدى شرعية المطالبة بها ، وقدرتهم على حمايتها ، وأدوات القوى المتوافرة لديهم ، والأوضاع المقابلة بالنسبة للطرف الآخر ، والأطراف التى يمكن أن تتحرك بالدعم والمساندة لأى من الجانبين ... ووفقاً لهذه العوامل تتحدد الأدوات التى يمكن استخدامها فى إدارة الأزمات الدولية ، وأولويات هذه الأدوات ، وكيفية استخدام كل منها لتعظيم المكاسب ، ومتى يمكن أو لا يمكن استخدام كل منها .

ونعرض فيما يلى لأهم الأدوات المستخدمة فى إدارة الأزمات الدولية :

أولاً : الأدوات السياسية :

تعد الأدوات السياسية من أكثر أدوات إدارة الأزمات الدولية استخداماً ، وذلك لتعدد بدائلها من ناحية ، ولاستهدافها البحث عن ملاذ سلمى للأزمات يجنب أطراف النزاع ويلات المواجهة العسكرية ، وهى تتضافر مع الأدوات القانونية فى محاولتها الجادة لنزع فتيل الأزمات الدولية سلمياً ... وتستخدم الأدوات السياسية فى العمليات التى يتم من خلالها الاتصال بين أجهزة صنع القرار فى الدول المتصلة بالأزمة سواء بطريقة مباشرة ، أو من خلال أطراف أخرى بحثاً عن حلول ، أو تقريب لوجهات النظر ، أو تفهم الأطراف المتنازعة لمواقفها ، وهى بذلك تسعى إلى شرح وتفسير سياسات وأهداف الدولة للأطراف الأخرى فى محاولة لإقناع هذه الأطراف بتعديل مواقفها وسياستها بما يحقق للدولة أهدافها .

ولعل أهم ما يميز استخدام الأدوات السياسية فى العقود الأخيرة هو الانتقال إلى عصر " الدبلوماسية المفتوحة " ، تحت ضغط الوعى الشعبى بأن الالتزامات السـرية التى كانت تعقد بين الدول قد أدت إلى تنازلات وويـلات لم تستطع شعوب كثيرة تحملها ، كما أن الانتشار الواسع والمؤثر لوسائل الإعلام قد ساعد على كشف المعلومات والحقائق والتفاصيل والتحركات ، وقد ارتبط الانتقال إلى الدبلوماسية المفتوحة بحدثين مهمين أولهما : نجاح الثورة الروسية عام ١٩١٧ وإعلان رفضها للالتزامات السرية للحكومة القيصرية ، وثانيهما : إعلان الرئيس الأمريكى ولسون لمبادئه الأربعة عشر فى يناير ١٩١٨ والتى تضمنت مبدأ الدبلوماسية المفتوحة ، وقننها عهد عصبة الأمم فى المادة (١٨) بضرورة تسجيل كل معاهدة أو التزام دولى قامت به أية دولة عضو فى العصبة بحيث تقوم العصبة بنشر هذا الالتزام وإلا أصبح الاحتجاج به غير ملزم ، وبعد قيام الأمم المتحدة انتقل نفس المبدأ إلى المادة (١٠٢) من الميثاق .

وتتعدد الأدوات السياسية المستخدمة فى إدارة الأزمات الدولية وتتمثل فيما يلى :

١- المساعى الودية :

المساعى الودية – وتسمى أيضاً بالمساعى الحميدة – هى إجراء للتسوية السلمية يتمثل فى قيام دولة أو منظمة دولية أو شخصية ذات مكانة بالسعى دبلوماسياً لإيجاد سبيل للاتفاق بين دولتين متنازعتين إما عن طريق إقناعهما بإجراء مفاوضات مباشرة ، أو وصلها إن كانت قد توقفت ، أو إقناعهما باللجوء إلى تسوية أخرى .

ويلاحظ أن هذه الدولة أو الشخصية أو المنظمة ذات المكانة لا تشترك فى المفاوضات ، كما لا تقدم حلاً للخلاف القائم .

والتفرقة بين المساعى الودية والوساطة تقوم على أساس أنه فى المساعى الودية يقتصر دور الدولة أو المنظمة الدولية أو الشخصية المرموقة على حث أطراف الخلاف على القيام بمفاوضات مباشرة ، أما بالنسبة للوسيط سواء كان رئيس دولة أو منظمة دولية أو شخصية مرموقة فلا يكون الدور الذى يلعبه مقتصراً على حث الأطراف على التفاوض ، إنما يكون طرفاً ثالثاً فى المفاوضات وعليه أن يقترح ويقرب وجهات نظر الدول المتنازعة (صالح محمد بدر الدين ١٩٩١ : ٢٣٤) .

ومن أمثلة المساعى الودية فى حل الأزمات الدولية اللجنة التى كونها مجلس الأمن عام ١٩٤٧ لحل القضية الإندونيسية ، ذلك أنه فى ١٧ أغسطس ١٩٤٥ أى بعد يومين من استسلام اليابان أعلن سوكارنو استقلال اندونيسيا وأصبح رئيساً للجمهورية ، وتحت ضغط بريطانيا وقع سوكارنو مع هولندا اتفاق لينجاياتى Linggaiati Agreement ، وبموجبه اعترفت هولندا بسلطة الحكومة الجديدة فى جاوا وسومطره ، ولكن الاتفاق كان بمثابة فرصة لالتقاط الأنفاس بالنسبة لهولندا ، إذ ما لبثت أن شنت هجوماً واسعاً على الجمهورية الجديدة فى يوليو ١٩٤٧ بزعم أنها قد انتهكت الاتفاق ، واستطاعت هولندا مد نطاق سيطرتها إلى الأقاليم الداخلية فى جاوا وسومطره ، كما فرضت حصاراً بحرياً عليها ، وبناء على تدخل من " لجنة المساعى الحميدة " التى كونتها الأمم المتحدة تم التوصل إلى " اتفاق رينفيل " سنة ١٩٤٨ ، وبموجبه وافقت هولندا على إجراء استفتاء فى المناطق الخاضعة لسيطرتها حول الاستقلال ، ولكن الهولنديين ما لبثوا أن خرقوا الاتفاق وهاجموا الجمهورية الإندونيسية بما فى ذلك عاصمتها ، وقاموا باحتلالها والقبض على معظم قادة الحركة القومية بمن

فيهم سوكارنو ، ولكن المقاومة الوطنية والضغوط الدولية أجبرت هولندا على التراجع ، وفى مؤتمر لاهاى المنعقد سنة ١٩٤٩ اعترفت هولندا باستقلال إندونيسيا ما عدا منطقة غرب إيريان (إيريان جايا حالياً) فى إطار " الولايات المتحدة الإندونيسية " وقد أعيدت إيريان جايا إلى إندونيسيا سنة ١٩٦٣.

٢- الوساطة :

تعتبر الوساطة درجة متقدمة من المساعى الودية التى يبذلها طرف ثالث (وسيط) لتسوية نزاع بين دولتين ، ويقوم الطرف الثالث بالتوسط بين الأطراف المتنازعة عن طريق الاشتراك بنفسه معهم فى المفاوضات التى تجرى ، واقتراح ما يراه مناسباً من حلول لا تكون لها قيمة إلزامية بالنسبة للأطراف المعنية ، ويكون للوسيط عادة نفوذ ومكانة دولية كبيرة هى التى تحمله على التدخل ، وهى التى تحمل أطراف النزاع أيضاً على عدم رفض هذا التدخل (نازلى معوض ١٩٩٠ :٢٩) ، وعلى ذلك فإن الفرق بين المساعى الحميدة والوساطة إنما هو فرق فى الدرجة وفى الدور الذى تقوم به الدولة أو الطرف الثالث .

وبذلك فإن الوساطة إجراء اختيارى فى كافة مراحله ، والحلول التى يقدمها الوسيط ليست ملزمة للأطراف. ومن أمثلة استخدام الوساطة فى حل الأزمات الدولية ما حدث فى الأزمة الأفغانية ، ففى أعقاب الغزو السوفيتى لأفغانستان الذى بدأ فى ديسمبر ١٩٧٩ حاول مجلس الأمن مناقشة الوضع هناك خلال شهر يناير ١٩٨٠ ولكنه فشل فى التوصل إلى قرار بطبيعة الحال بسبب الفيتو السوفيتى ، وانعقدت الجمعية العامة وفقاً لقرار " الاتحاد من أجل السلام " واتخذت قراراً بأغلبية ١٠٤ صوت ضد ١٨ وامتناع ١٨ يدين الغزو بشدة ويطالب بانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان فوراً ودون شروط ، لكن

الاتحاد السوفيتى لم يعر هذا القرار أى اهتمام ، وبدأ الأمين العام للأمم المتحدة جهود وساطة مختلفة خلال عامى ١٩٨١ و ١٩٨٢ لكن الوضع الدولى لم يكن يسمح بتحرك حاسم فى اتجاه أى تسوية ، ولكن مع تغير السياسة السوفيتية بوصول جورباتشوف إلى السلطة وقراره بالانسحاب من أفغانستان أصبح الوضع الدولى ممهداً وزالت أهم العقبات التى كانت تحول دون تفعيل دور الأمم المتحدة ، واستطاع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة فى مفاوضات جنيف أن يتغلب على كافة المشكلات المتبقية ، وأن يحصل على موافقة الأطراف الرئيسية على أسس التسوية التى تم توقيع الاتفاقيات الخاصة بها فى ١٤ أبريل ١٩٨٨ ، وقد اشتملت على أربعة أبعاد كان أهمها هو البعد الخاص بانسحاب القوات السوفيتية ، ولم تتوقف جهود الأمم المتحدة عند حد التوسط للتوصل إلى اتفاقات لتسوية الأزمة ولكنها قامت بالإشراف على تطبيقها أيضاً وحاولت توفير كافة الضمانات لإنجاحها .

كما تم استخدام الوساطة الدولية فى أزمة الحرب الإيرانية العراقية ، حيث أن مجلس الأمن ظل عاجزاً منذ اندلاع الحرب فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ عن وقفها أو اقتراح حل مقبول من الطرفين طوال سنوات عديدة ، وفى النصف الثانى فى الثمانينيات بدأ الوضع يتغير لأسباب كثيرة ، كان من أهمها تغير مناخ العلاقة بين القوتين العظميين ، وتغير أهداف الاتحاد السوفيتى ، وطبيعة علاقته بأطراف الصراع بعد وصول جورباتشوف إلى السلطة ، وكان هذا هو المناخ الذى أقدم فيه بيريز دى كويار فى خطوة غير مسبوقة على أن يقترح على أعضاء مجلس الأمن خلال اجتماع عقد فى مكتبه عناصر خطة لتحقيق تسوية بين الطرفين المتحاربين ، وكانت هذه العناصر هى أساس القرار الذى اتخذه مجلس الأمن بالإجماع فى ٢٠ يوليو ١٩٨٧ (القرار ٥٩٨) وهو القرار الذى قبلته إيران فى العام التالى وأصبح هو أساس التسوية للأزمة .

وقد طالب هذا القرار بوقف فورى لإطلاق النار ، وانسحاب القوات إلى الحدود الدولية ، وتبادل أسرى الحرب ، وتعاون الطرفان مع الأمين العام لتنفيذ القرار وفى جهود الوساطة التى سيقوم بها لحل القضايا المعلقة ، وفى الوقت نفسه طالب القرار الأمين العام بإرسال فريق من المراقبين لمراقبة وقف إطلاق النار والانسحاب .

وكانت العراق قد قبلت هذا القرار فى ٢٣ يوليو ١٩٨٧ ، أما إيران فلم توافق رسمياً على القرار إلا فى ١٧ يوليو ١٩٨٨ ، ولا جدال فى أن المناخ الدولى الجديد هو الذى هيأ الأجواء لصدور هذا القرار الذى شكل أساس التسوية، ومكن الأمين العام من تكثيف جهوده بعد صدور القرار مباشرة إلى أن استطاع أن يعلن فى ٨ أغسطس ١٩٨٨ أن وقف إطلاق النار سيسرى بين البلدين اعتباراً من ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ وأن مفاوضات مباشرة بين الطرفين ستجرى تحت إشرافه فيما بعد .

كما استخدمت الوساطة أيضاً لتسوية الأزمة الدولية الناجمة عن الاشتباكات المسلحة بين أنجولا وجنوب أفريقيا ، ذلك أن الحرب الباردة التى عادت واشتعلت بين القوتين العظميين فى بداية الثمانينيات أدت إلى زيادة حدة تدويل الأزمة فى الجنوب الأفريقى حيث ازدادت مساعدات كل من الاتحاد السوفيتى وكوبا إلى حكومة أنجولا (التى تقودها الحركة الشعبية لتحرير أنجولا MPLA) ومساعدات كل من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا إلى حركة المعارضة الرئيسية UNITA ، وربطت الولايات المتحدة بين انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وبين تسوية الوضع فى ناميبيا ، ولذلك دخلت جهود تسوية الأزمة الناميبية فى مأزق خلال النصف الأول من الثمانينيات ، لكن تغير مناخ العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى غير من المعطيات الدولية للأزمة ، وأفسح المجال لدور تلعبه الأمم المتحدة فى تسويتها ، فعندما شددت

حكومة جنوب أفريقيا ضغطها العسكرى ضد أنجولا بدعوى تتبع مقاتلى سوابو واحتلت بعض الأقاليم الجنوبية فيها ، اتخذ مجلس الأمن قراراً شديد اللهجة على غير العادة ضد حكومة جنوب أفريقيا (القرار ٦٠٢ فى نوفمبر ١٩٨٧) يطالبها بسحب قواتها فوراً من الأراضى الأنجولية ، لكن لأن الوضع العسكرى لم يكن يميل كثيراً لصالح أنجولا ، وكان مناخ العلاقات الدولية يحث الجميع على إيجاد تسوية تحقق للولايات المتحدة هدفها فى انسحاب القوات الكوبية من أنجولا مقابل بدء تنفيذ خطة التسوية الخاصة بناميبيا ، فقد سهل الاتحاد السوفيتى من قيام الولايات المتحدة بالوساطة بين الأطراف لعقد صفقة يتم بموجبها سحب القوات الكوبية وإنهاء دعم حكومة جنوب أفريقيا لحركة يونيتا وتخلى حكومة جنوب أفريقيا عن إقليم ناميبيا ، وهى الصفقة التى تضمنها اتفاق ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ (حسن نافعة ١٩٩٥ : ٢٨٠ -٢٨٧) .

٣- التحقيق :

ويقصد بالتحقيق أن يعهد إلى لجنة تتكون من أكثر من شخص مهمة تقصى الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين ، دون أن يكون ذلك مشفوعاً بإبداء ملاحظات يمكن أن تؤثر فى تحديد الطرف الذى تقع عليه مسئولية قيام النزاع ، بل تكون مهمة اللجنة قاصرة على جمع الحقائق ووضعها تحت تصرف الطرفين كى يتصرفا على ضوئها ويقررا إما الدخول فى مفاوضات مباشرة بقصد حل النزاع ، أو يقررا عرضه على التحكيم الدولى ، وتتميز هذه الطريقة بأنها ترمى إلى تسوية القضايا الفعلية بطريقة اختيارية ، ويبدأ عمل لجنة التحقيق بموجب اتفاقية خاصة بين الأطراف المعنية ، كما أنه ليس لتقرير اللجنة أى صفة إلزامية ، إذ يبقى للطرفين حرية التصرف وفقاً لنتيجة عمل اللجنة (صالح محمد بدر الدين ١٩٩١ : ٢٤٢) .

ومن أمثلة هذه اللجان بعثة الأمم المتحدة الأولى لتقصى الحقائق فى أنجولا ، والتى تم تشكيلها بناء على قرار مجلس الأمن الصادر فى ديسمبر ١٩٨٨ بهدف الإشراف على انسحاب القوات الكوبية من أنجولا ، حيث تتولى بعثة الأمم المتحدة بالإضافة إلى مراقبة الموانئ والمطارات والقواعد المتفق عليها ، التحقيق فى أى ادعاءات حول استمرار وجود القوات الحكومية فى أى مناطق غير مصرح لها بالوجود فيها وفقاً للخطة الموضوعة (حسن نافعة ١٩٩٥ : ٢٩٢ – ٢٩٣) .

٤- التوفيق :

يقصد بالتوفيق إجراء للتسوية السلمية يتمثل فى تولى لجنة مشكلة من شخصيات مختصة (دبلوماسية – خبراء – رجال سياسة – رجال قانون لهم خبرة دولية) تتولى بحث الخلاف بين الأطراف ووضع تقرير متضمن لكل إقتراح مفيد فى حل هذا الخلاف ، ويتم اللجوء إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة عن طريق الاتفاق بينهم .

وهناك تشابه بين عمل لجان التوفيق وعمل لجان التحقيق من حيث فحص النزاع وإن كان هناك فارق بينهما وهو أن لجان التوفيق تقوم بالتوفيق بين الطرفين المتنازعين عن طريق تقديم اقتراح لحل النزاع القائم دون أن يكون لهذا الاقتراح صفة الإلزام ، على حين تقوم لجان التحقيق بسرد الوقائع المطلوب منها التحقيق فيها فقط ، وبذلك يظل أسلوب التوفيق وسيلة سياسية دولية للتقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة وذلك على أساس الحلول الوسط أو الصيغ المصلحية التى يغلب عليها الطابع السياسى وفقاً لحقائق توازن القوة بين أطراف النزاع (صالح محمد بدر الدين ١٩٩١ : ٢٤٣ – ٢٤٧) .

ومن أهم الحالات التى تمت فيها محاولة استخدام التوفيق الأزمة بين

مصر وإسرائيل بشأن طابا ، ذلك أنه بعد فشل اللجنة العسكرية المشتركة فى التوصل إلى حل للعلامة رقم (٩١) من علامات الحدود ، توصل الطرفان إلى توقيع ورقة الإجراء المبدئى فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ التى أحالت الخلاف إلى نص المادة السابقة من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، والتى حددت ثلاث وسائل لتسوية الخلافات هى المفاوضات والتوفيق والتحكيم ، وبعد فشل المفاوضات فى الحل تمسكت إسرائيل باللجوء إلى التوفيق ، وهو ما أيدته الولايات المتحدة، ورفضته مصر رفضاً قاطعاً إيماناً منها بأنه لا يمكن الاعتماد على التوفيق فقط فى حل المنازعات الحدودية لأنه يقوم على حلول وسط ، وهو مالا يتفق مع حالة طابا كقطعة من أرض مصر .

وقد اتخذت مصر منذ البداية قراراً بعدم قبول أن تكون تسوية النزاع على مرحلتين بأن يحال إلى التوفيق أولاً ويصدر قرار من هيئة التوفيق ثم يتم الالتجاء إلى التحكيم ، وكانت الحجة الأساسية التى تعتمد عليها هى أن أحكام المادة السابعة من معاهدة السلام تقضى بأن التسوية تكون عن طريق التوفيق أو التحكيم وليس عن طريق الجمع بينهما من خلال مرحلتين منفصلتين والسبب الرئيسى الذى دفع مصر إلى اتخاذ هذا الموقف يمكن تلخيصه فى ثلاث نقاط :

- قرار هيئة التوفيق بحكم طبيعة الأمور يمثل حلاً وسطاً ، وحيث أن معاهدة السلام تنص على أن التسوية تتم بالتوفيق أو التحكيم فقد تعلن إسرائيل أنها قد أوفت بتعهداتها والتجأت إلى إحدى الوسيلتين ولن تعتبر فى هذه الحالة أنها قد خالفت أحكام معاهدة السلام .
- أنه إذا صدر قرار هيئة التوفيق بتقسيم تقبله إسرائيل فوراً ، وبالطبع ترفضه مصر وبالرغم من أن مثل هذا القرار لا يعدو أن يكون توصية غير ملزمة ، إلا أن الرفض المصرى لقرار هيئة دولية سوف يستغل على أوسع نطاق ويشوه الموقف المصرى .

- أن صدور قرار بحل وسط سوف يصل إلى أسماع المحكمين وقد يؤثر على توجهاتهم وتفكيرهم عند إصدار قرارهم (نبيل العربى ١٩٩٠ : ٧) .

٥- المفاوضات :

المفاوضات هى " مقايضة التنازلات " وهى المدخل الطبيعى لكل الوسائل الأخرى فى إدارة الأزمات الدولية ، بل نستطيع التأكيد على أنها توجد داخل كل هذه الوسائل الأخرى ، فالمفاوضات محاولة لتبادل الآراء ووجهات النظر بين الدول المتصارعة من أجل الوصول إلى حلول وسط للخلافات القائمة بينها ، وقد تتم المفاوضات بين ملوك ورؤساء الدول ، أو بين وزراء الخارجية، أو من خلال أطراف يعهد إليها بهذه المهمة ، وقد يتم ذلك بين الطرفين المتنازعين أو بين عدة أطراف أو من خلال مؤتمر دولى ... وتتميز المفاوضات بأنها وسيلة اختيارية فكل دولة تستطيع أن تقرر الاعتماد عليها ، أو رفضها ، أو قطعها ، أو تأجيلها .

وتذكر الكتابات السياسية عدداً من القواعد الأساسية لاستخدام المفاوضات فى إدارة الأزمات الدولية :

أ- تحديد إطار واضح للمفاوضات ، على أن تكون هناك قواعد أساسية تدور المفاوضات بناء عليها ، وإلا تحولت إلى جدل فلسفى لا ينتهى حول موضوعات متشعبة لا رابط بينها ، فعلى سبيل المثال فإن المفاوضات المصرية الإسرائيلية حول طابا قد اعتمدت على المفهوم المصرى لتسوية النزاع الذى ارتكز على أن الخلاف بين مصر وإسرائيل ليس خلافاً حول السيادة على طابا ، ولا حول إعادة تعيين حدود مصر الدولية ، بل ينحصر فى تحديد مكان علامات حدود مصر الدولية مع فلسطين تحت

الانتداب (نبيل العربى١٩٩٠ : ٦) ، وتأسس هذا المفهوم على أربعة مبادئ رئيسية :

- انسحاب إسرائيل إلى وراء الحدود التى كانت قائمة قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .
- تسوية النزاع عن طريق حكم قضائى وفق أحكام القانون الدولى .
- عدم المساس بالسيادة المصرية .
- عدم تقديم أى تنازلات أو ربط تسوية النزاع بأمور أخرى أيا كانت طبيعتها .

ب- ضرورة توافر التكافؤ بين القوى السياسية المتفاوضة وإلا بقيت الأطراف الدولية الأضعف تحت رحمة القوى الكبرى ، ففى مجال التفاوض الدولى لا يفاوض الطرف بناء على ما يريد ولكن بناء على ما يملك من قوى فى ساحة الصراع .

ويذكر د. أشرف غربال سفير مصر الأسبق فى واشنطن فى مذكراته أن هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق أثناء حرب أكتوبر قد ذكر له أن الولايات المتحدة قد سارعت بتزويد إسرائيل بمساعدات عسكرية ضخمة فى حرب ١٩٧٣ لتقف على قدميها ولكى يقوى ساعدها أثناء المفاوضات ، كما اعترف كيسنجر فى مؤلفاته التى أصدرها بعد سنوات من انتهاء حرب أكتوبر أنه طلب أثناء معارك ١٩٧٣ من إسرائيل تركيز هجومها على مواقع معينة خلال وقف إطلاق النار حتى يكون لديها ما تساوم عليه عندما تجرى مفاوضات فك الاشتباك فيما بعد ، ويعلق د. أشرف غربال بأن هذا هو أسلوب كيسنجر فى التدخل لحل

المنازعات وهو أن يكون لدى كل طرف من طرفى النزاع ما يعطيه ، وما يحتاجه فى الوقت ذاته ، مما يتيح لكيسنجر قدرة تفاوضية يوازن فيها بين مواقف الطرفين بما يمكنه من الوصول إلى الهدف أو النتيجة النهائية (أشرف غربال ٢٠٠٤ : ٦٩ – ٨٧) .

ج- الاهتمام بدراسة النمط الفكرى للطرف الآخر فى المفاوضات ، لما له من أهمية قصوى فى فهم أبعاد العملية التفاوضية ونقاط التأثير ، حيث يمثل النمط الفكرى الإطار الذى يحوى كل عناصر بناء الأمة من تاريخ وجغرافيا وعقائد وتقاليد وسياسة وخبرة دولية وغيرها .

فعندما أراد وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر أن يلعب دوراً أساسياً فى إدارة أزمة حرب ١٩٧٣ جاء إلى المنطقة العربية محملاً بمجموعة ضخمة من الدراسات وأوراق العمل ، وطبقاً لروايته فإن تقريرين بالذات قد لفتا نظره واستحوذا على اهتمامه ، كان التقرير الأول بعنوان " الشيخ والخيمة " وقد تحدث هذا التقرير عن عملية صنع القرار التقليدية فى العالم العربى ، وكيف أنها فى العادة فى يد شيخ القبيلة ، سواء كان هذا الشيخ يضع فوق رأسه "عقالاً " أو " قبعة " عسكرية ، فالقرار فى كل الأحوال تحت سلطة رجل واحد ، يسمع من خاصته حكايات تقترب وتشرد عن موضوعات اهتمامه ، وترتد إلى حكايات الماضى البعيد والقريب ، وتعود إلى آمال المستقبل الهائمة والحالمة ، كل هذا والشيخ يسمع ما يقال ويهز رأسه ، ثم ينطق فى النهاية بالحكمة المقطرة ، وتتحول هزات رأسه لتصبح لها قوة القانون ، وكانت العبرة التى استخلصها كيسنجر من هذا التقرير أن القرار العربى فى يد رجل واحد لا يلتزم بشئ إلا بما يهز به رأسه فى النهاية ، وعليه بناء على ذلك

أن يركز على " الشيخ " الجالس فى وسط الخيمة ، ولا يضيع وقتاً مع غيره .

وكان التقرير الثانى يحمل عنوان " السوق " وقد تعرض لأسلوب التفاوض العربى ، وكيف أنه فى معظم الأحيان مزايدات ومناقصات غير مرتبطة وغير متسقة ، تبدأ فى المطالبة بالمستحيل المستمد من عالم الأمانى والأوهام ، ثم تفاصل وتساوم بنفس أسلوب الصياح ، وهى تظهر الغضب أحياناً ، وأحياناً أخرى تظهر الحزن ، وتكرر القسم بعد القسم على حسن بضاعتها ، ثم تصل فى خاتمة المطاف إلى البيع بنصف الثمن الذى بدأت به ، وأحياناً بربعه .

وركب هنرى كيسنجر بعد ذلك طائرته من واشنطن قاصداً القاهرة ، وفى الطريق توقف فى الرباط لمقابلة تمهيدية مع الملك الحسن الذى كان قد التقاه من قبل عدة مرات وتوثقت علاقتهما ، وطلب إليه أن يعطيه درساً فى مادتين :

- كيف يستطيع أن يزيل شكوك العرب فى كونه يهودياً ، ومع ذلك فهو الآن مسئول عن حل صراعهم مع إسرائيل ؟ وكيف يقنعهم بحسن نواياه ؟ وكيف يتفاوض معهم بدون عقد ؟

- كيف يتعامل مع الرئيس أنور السادات وهو أول من يتفاوض معه من الزعماء العرب ، فضلاً عن أنه رئيس أكبر دولة عربية ، كما أنه الطرف الأكبر فى الحرب التى لا تزال دائرة بين العرب وإسرائيل ، خاصة أنه يعلم أن وصفاً سيئاً له بشأن السادات وهو أنه " بهلوان سياسى " قد نقل بالفعل إلى الرئيس المصرى (محمد حسنين هيكل ١٩٩٣ : ٦٥٦ – ٦٥٨) .

د- يجب البدء فى التفاوض بأقصى ما يستطيع المفاوض أن يزايد عليه ، وأن يعرض مقابله أقل مما يمكن للطرف الآخر تصوره ، فهذا هو جوهر عملية التفاوض ، إن أولئك المخطئين غير المدركين لأبعاد عملية التفاوض هم أولئك الذين يبـــدأون التفاوض بالحد الحقيقى الذين يريدونه ولا يستطيعون التراجع عنه خطوة واحدة فى إطار مبادلة التنازلات ، فهذا ما يصعب موقفهم ويجعلهم يوصمون بالتشدد والتصلب وعدم الرغبة فى إحراز تقدم فى المفاوضات .

ه- إذا كانت المفاوضات فى أساسها " مقايضة للتنازلات " ، فإنه يعد من قبيل الخيال التحدث عن مفاوضات يقوم فيها طرف واحد بتقديم كل التنازلات إلى الطرف الآخر دون مقابل ، فهذا الافتراض لا وجود له فى عالم إدارة الأزمـــات ، وقد يبدو من المثير للغرابة أن يقدم طرف على تقديـــم شئ بلا ثمن ، ويعكس هذه الثقافة فى عالم السياسة ما أشار إليه هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق من أنه بمقدار سعادته بقرار الرئيس السادات عام ١٩٧٢ بطرد الخبراء السوفيت فى مصر ، إلا أنه استغربه لكونه بلا ثمن ، ولم يكتم شعوره بل عبر عنه مندهشاً " لماذا لم يتصل بنا مسبقاً ويطلب مقابلاً له ؟ " وذلك ما وعاه مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق والذى لم يتوقف لحظة عن الإلحاح على الرئيس الســـادات مذكراً بأن " أحداً لا يستطيع أن يطلب شيئاً مقابل لا شئ " ، ولم يكتف بأن تكون مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس دفعة معنوية هائلة سبقت مقدماً ، وإنما كان حساب بيجين أن الأشياء التى يصح فيها الأخذ والعطاء هى المحسوسات المادية أى أرضاً تقاس بالكيلومترات وأحياناً بالأمتار وأى شئ غير ذلك كلام فى الهواء (محمد حسنين هيكل ٢٠٠٣ : ٣٩ – ٤٥) .

ويؤكد د. نبيل العربى هذا المنطق عندما يتعرض لأزمة طابا بين مصر وإسرائيل حين يشير بأن هناك مؤشرات عديدة كانت توحى بأن هدف إسرائيل الرئيسى من إثارة النزاع هو فتح مجال للمساومة والضغط على مصر فى موضوعات سياسية شتى بالعلاقات الثنائية وبالأوضاع فى المنطقة ، ولم يكن الهدف ينحصر فى البداية فى موضوع علامات الحدود، رغم تحول الهدف بعد ذلك حين أصبح نزاعاً حقيقياً ، وذلك بحكم قوة الدفع الذاتية بعد إبرام المشارطة ، وكان على إسرائيل أن تسعى بكل الوسائل لتدافع عن موقفها ، ويرى أن هناك عدة أسباب قد يكون أهمها طبيعة الالتزامات المتبادلة فى معاهدة السلام ، ذلك لأن إسرائيل بعد أن تعهدت بالانسحاب الشامل من سيناء وجدت أنها – كما سمع د.نبيل العربى من الوفدين الأمريكى والإسرائيلى فى المفاوضات – قد أصبحت مطالبة بتنفيذ التزام مادى محدد لا تستطيع فور تنفيذه الرجوع عنه ، فى حين أن تعهدات مصر فى المعاهدة – وفق المفهوم الإسرائيلى – تقتصر على أمور ذات طبيعة متجددة يسهل الرجوع عنها ، على سبيل المثال التبادل التجارى بين البلدين الذى يهم إسرائيل بصفة خاصة ، فمصر تستطيع مثلاً الامتناع عن الاستيراد من إسرائيل ولا يعتبر ذلك مخالفة للمعاهدة ، وتؤكد تصرفات إسرائيل بما لا يدع مجالاً للشك على أنها كانت تسعى لأن تبقى فى حوزتها ولأطول مدة ممكنة ورقة تعتبر فى نظرها ورقة رابحة للمساومة فى الوقت المناسب (نبيل العربى ١٩٩٠ : ٣) .

و- يجب ألا يمنح المفاوض صلاحيات مطلقة لا حدود لها فى حسم تفاصيل كل جزئيات التفاوض وفى المنح والتنازل ، فهذا مما يضعف موقفه التفاوضى ولا يقويه ، حين يدرك الطرف المقابل أن الضغط والتركيز

عليه فقط يمكن أن يؤتى بنتائج لأن مفاتيح القرار فى يده ، وعلى ذلك يجـــب أن يكون واضحاً أن خلف المفاوض مؤسســـات وقوى معارضة لا يستطيع أحد تجاهلها أو يتصرف دون الرجوع إليها والتشاور معها ، مما يعطيه قوة مناورة مرهقة للطرف المقابل تتمثل فى إمكانية التعلل بضرورة الرجوع إلى هذه المؤسسات، وهو ما يمثل ضغطاً على الطرف المقابل قد يدفعه إلى التخفيف من تشدده فى محاولة لاحتواء التيارات المقابلة ، وعدم فقدان ما تم إحرازه من نتائج.

ز- يجب أن تمثل عملية التفاوض جهداً متكاملاً مشتركاً لمؤسسات عديدة بالدولة ، حتى يستطيع المفاوض الإلمام بكل التفاصيل من كافة زوايا الرؤية ، وحتى يمكن تقديم أفكار مدروسة بوعى وتخصص بعيداً عن لحظة الانفعال التفاوضى ، والتى قد يرجع السبب فى الأخطاء المترتبة عليها إلى قصور فى الرؤية والاكتفاء بالمشاورات المحدودة .

وقد كانت أزمة طابا بين مصر وإسرائيل نموذجاً مشهوداً للتخطيط العلمى لإدارة الأزمة ، فحين تجمدت خطوات حل المشكلة قرابة العامين بعد فشل جولة محادثات الإسماعيلية فى مارس ١٩٨٣ استغلت مصر الفرصة فى محاولة الإلمام بكل خيوط القضية ، فقد قام وفد رسمى مصرى فى مارس ١٩٨٤ برئاسة السفير الشافعى عبد الحميد مساعد وزير الخارجية المصرية ويضم السفير نبيل العربى مدير الإدارة القانونية بالخارجية واللواء مجدى سليمان محافظ جنوب سيناء واللواء محسن حمدى مساعد رئيس الأركان ، بزيارة لمدة يومين لمنطقة طابا من أجل تفقد الأحوال فيها ميدانياً وعلى الطبيعة ، وفى نفس الشهر قام بعض كبار رجال القانون والباحثين المصريين بزيارة دامت أسبوعين للأرشيف البريطانى المركزى فى لندن وكذلك لسجلات المتحف البريطانى ، بحثاً عن وثائق

وخرائط تثبت تبعية طابا للسيادة المصرية ... وفى عام ١٩٨٥ وبعد أن استؤنفت المحادثات بفندق مينا هاوس بالقاهرة ولم تسفر عن شئ ، وفى اليوم التالى لتوقفها قام الرئيس مبارك بزيارة وثيقة من أرشيف العهد العثمانى يرجع تاريخها إلى عام ١٩٠٦ وتحتوى على ما يثبت الأحقية السيادية لمصر فى منطقة طابا ، كذلك قرر مجلس الوزراء المصرى يوم ٢٦ مايو أى بعد أسبوع واحد من فشل محادثات مينا هاوس تشكيل لجنة دائمة بوزارة الخارجية المصرية برئاسة د.عصمت عبد المجيد وزير الخارجية تتولى إعداد خطة العمل والوثائق والمستندات اللازمة لتقديم وجهة النظر المصرية حول مشكلة طابا أمام هيئة التحكيم الدولية ، على أن تضم ممثلين من وزارات الخارجية والدفاع والعدل ومجلس الدولة والجمعية الجغرافية والتاريخية والجامعات المصرية وسميت اللجنة القومية العليا لطابا (نازلى معوض ١٩٩٠ : ٧-١٠) ، كما تم التشاور مع نخبة من أكبر أساتذة القانون الدولى فى بريطانيا والنمسا وسويسرا والولايات المتحدة وألمانيا ، ويذكر د. نبيل العربى أن وزارة الخارجية قد حرصت على اتباع أسلوب علمى يقوم على جمع أكبر قدر من المعلومات وتحليلها والتشاور مع جبهة عريضة قبل الإقدام على التخطيط واتخاذ القرارات تنفيذاً أميناً للاتجاه الذى ينادى بالدراسة والتمعن وعدم التسرع فى اتخاذ القرارات وتلافى " سوء الأداء " الذى ينجم عادة من جراء اتخاذ خطوات متعجلة كرد فعل لأحداث دون أن تكون فى إطار مخطط سبق أن درس بعناية ، ويضيف د. نبيل العربى أنه بعد أن صدر الحكم علم من الوفد الأمريكى أن "السلاح السرى" الذى كانت إسرائيل تعلق عليه فى نهاية المطاف آمالها هو " سوء أداء مصرى " وهو ما لم يتحقق (نبيل العربى ١٩٩٠ : ٢-٦) .

ح- يجب أن يكون الرأى العام شريكاً ولو بالمتابعة فى أى عملية تفاوض تؤثر على مستقبله وأمنه ، وعلى الرغم من أن الرأى العام فى النظم الديموقراطية يجعل مهمة المتفاوض أصعب حيث يريد دائماً أن يكون دبلوماسييه أبطالاً لا يسلمون للعدو ولو أمام خطر الحرب ، كما أنه يدمغ بالضعف كل من يساومون ولو حتى من أجل السلام ، ومع ذلك فإن اشتراك الرأى العام ولو بالمتابعة فى عملية التفاوض يعطى المتفاوض قوة تصميم حقيقية فى الخارج كما أنه يعطيه قوة إقناع حقيقية فى الداخل (محمد حسنين هيكل ١٩٨٣ : ٤٠٢) ، ولعل ذلك هو ما دفع الحكومة المصرية فى أزمة طابا مع إسرائيل إلى إشراك الرأى العام وقد تمثل ذلك فى إقدام مواطنين عديدين بالاتصال بوزارة الخارجية وتقديم ما لدى عائلاتهم من خرائط قديمة وكتب ومطبوعات ، وقد كتب عدد كبير من الضباط المصريين السابقين الذين خدموا فى سيناء إلى وزارة الخارجية بما لديهم من معلومات ، وأمدوا الوزارة ببعض وثائق وصور مهمة ، وقد ساعدت هذه الوثائق فى دعم الموقف المصرى (نبيل العربى ١٩٩٠ :٢) .

ط- يجب أن تكون هناك تيارات متعددة فى الآراء المطروحة على مائدة التفاوض تتراوح بين التشدد والاعتدال ، حيث يحقق ذلك للمفاوض مزايا عديدة تتمثل فى تعدد البدائل التى يستطيع المناورة والتحرك من خلالها ، كما يعطيه مصداقية لدى قطاعات الرأى العام حين تجد كل منها نفسها ممثلة فى الخيارات المطروحة وأن رأيها كان له نصيب فى اتخاذ القرار، كما أن الطرف الآخر فى التفاوض يشعر بواقعية وصدق موقف المفاوض .

ي- يجب أن ينص صراحة وبطريقة واضحة لا لبس فيها على ما وعد به

كل طرف فى عملية التفاوض أو أخذه أو أعطاه ، وأن يتم النص على ضمانات تكفل التزام كل طرف بما اتفق عليه ، وإلا فقدت عملية التفاوض قدرتها على التوصل إلى نتائج قابلة للتنفيذ ، فعالم السياسة الدولية لا يعترف بغير ذلك ، ففى عام ١٩١٧ حين أراد اليهود إقامة وطناً قومياً لهم فى فلسطين لم يكتفوا بوعد شفهى من بريطانيا العظمى أكبر القوى الدولية فى ذلك الوقت ، وإنما أصروا على صدور وعد مكتوب ينص بلا موارية على إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين .

وفى عام ١٩٥٦ وحين بدأ التخطيط سراً للعدوان الثلاثى بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، وتم الاتفاق على كل تفاصيل المؤامرة التى اعتمدت على قيام إسرائيل بعملية عسكرية ضد مصر تمثل تبريراً لقيام بريطانيا وفرنسا بتوجيه إنذار إلى الدولتين المتحاربتين للابتعاد عن قناة السويس بدعوى حماية الملاحة ، ورغم إدراك إسرائيل لجدية العرض البريطانى الفرنسى وما يمثله بالنسبة لهما من مصالح استراتيجية ، فإن الإسرائيليين لم يكتفوا بهذا الاتفاق ، وإنما أصروا على توقيع " بروتوكول سيفر " (بالقرب من باريس) فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٦ ، وأصروا أن يوقع عليه ممثلون عن الحكومتين البريطانية والفرنسية قبل بدء أى خطوة فى المؤامرة ، وتضمن البروتوكول كل تفاصيل ما اتفق عليه والتى تمثلت فى :

١- تشن إسرائيل هجوماً واسع النطاق على مصر يوم ١٩٥٦/١٠/٢٩ تحتل فيه سيناء حتى المضايق .

٢- تصدر حكومتا بريطانيا وفرنسا نداءً إلى الطرفين لوقف العمليات الحربية وانسحاب قواتهما ١٠ أميال من القناة وقبول

احتلال القوات الفرنسية والبريطانية منطقة القناة بصفة مؤقتة لتأمين حرية الملاحة .

٣- إذا رفضت مصر المقترحات يشن هجوم يوم ١٠/٣١ ضد القوات المصرية .

٤- بوسع إسرائيل احتلال الجزء الغربى من خليج العقبة وجزر تيران وصنافير لتأمين الخليج بالنسبة للملاحة .

٥- تتعهد إسرائيل بعدم الهجوم على الأردن .

وفى اليوم نفسه وقع بورجيه مانورى وزير الدفاع الفرنسى اتفاقاً مع إسرائيل ، تتعهد فيه فرنسا بتأمين حماية المجال الجوى الإسرائيلى بإرسال سرب طائرات " مستير " مدعم إلى إسرائيل وبإرسال سفينتين حربيتين إلى موانئ إسرائيل لحماية سواحلها .

وتم إدخال تعديلات جوهرية على الخطة واستبدلت فيها الإسكندرية بمنطقة بورسعيد – بورفؤاد كقاعدة للعمليات وكان الهيكل العام للخطة :

أ- المجهود الثانوى :

- تقوم به إسرائيل لخلق حالة صراع مسلح على مشارف القناة كذريعة لشن الهجوم الرئيسى .
- استدراج أغلب القوات المصرية نحو شرك مدبر فى سيناء .
- تحاول تدمير القوات المصرية فى المنطقة رفح – العريش – جبل لبنى وتصل إلى مسافة ١٠ أميال من القناة لتأمين الجناح الأيسر للقوات الرئيسية أثناء تقدمها لاحتلال القناة .

ب- المجهود الرئيسى :

- هجوم جوى مركز بعد ٤٨ ساعة من بداية الهجوم الثانوى ، للتمهيد للاقتحام البحرى وقطع خطوط انسحاب القوات المصرية من سيناء .
- الاستيلاء على رأس شاطئ فى بورسعيد ثم تطوير الهجوم إلى الإسماعيلية ، ثم وعلى حسب تطور الموقف الداخلى فى مصر ، إما الاكتفاء بالتقدم إلى السويس لاحتلالها لإكمال السيطرة على منطقة القناة إذا سقط النظام ، أو التقدم غرباً لاحتلال القاهرة لحسم الحرب (أمين هويدى ١٩٩٧ : ١٤٦ – ١٤٧) .

ثانياً : القوة العسكرية :

تعد القوة العسكرية إحدى الركائز الأساسية فى إدارة الأزمات الدولية التى لابد أن تقترن بعناصر القوة والتأثير ، ويتراوح استخدامها بين استعراض القوة المتمثل فى الحشود العسكرية والمناورات ، إلى الحصار غير المعلن أو المعلن ، إلى التلويح باستخدام القوة ، إلى التورط بالفعل فى حرب حقيقية ، وعلى ذلك فإن استخدام القوة العسكرية أو " دبلوماسية القوة " فى إدارة الأزمات ليس مرادفاً للحرب التى لا يعترف بها إلا بناء على واقعة إعلانها ولكنها يمكن أن تؤدى إلى الحرب .

وبذلك تتمثل الأداة العسكرية فى مجموعة من الإجراءات المتعلقة باستخدام أو التهديد باستخدام القوة المسلحة للدولة فى تحقيق هدف ما ، وهذه الأداة قد يتم استخدامها بشكل محدود لتحقيق هدف جزئى فيما يسمى بالحرب المحدودة أو العملية العسكرية ، وقد يمتد استخدامها ويتسع نطاقه ليصل إلى موقف الحرب الشاملة (دلال محمود ٢٠٠٣ : ٤٢) .

وإذا كانت السياسة الدولية لعبة قوى بين الدول ذات السيادة ، فإن القوة المسلحة تمثل أهمية خاصة للدولة الساعية إلى امتلاك قدرتها فى إدارة مصائر قضاياها حيث تستطيع بواسطتها ردع الخصوم ، وتوفير الأمن للدولة ، وممارسة الضغوط أثناء المفاوضات والمساهمة بفاعلية فى تحسين الوضع التفاوضى ، فقبيل عقد مؤتمر القمة الأمريكى – السوفيتى فى موسكو فى مايو ١٩٧٢ ، قام الطيران الأمريكى بتكثيف الغارات الجوية على فيتنام الشمالية ، وضرب حصار على ميناء هايفونج ، وكان الهدف من ذلك هو الإيعاز للزعماء السوفيت بأنه فى الوقت الذى ترغب فيه الولايات المتحدة فى تحقيق الانفراج فى علاقاتها معهم ، فإن انسحابها من فيتنام يأتى من موقع القوة لا الضعف ، وهو أسلوب تتبعه دائماً الولايات المتحدة وإسرائيل حيث لا يجلسون إلى المفاوضات إلا من خلال وضع يوحى للطرف الآخر بالقوة ، ولعل ذلك هو ما حدث فى حرب ١٩٧٣ فبعد أن تقدمت القوات المصرية وحققت إنجازاً أدهش العالم ، فتحت الولايات المتحدة مخازنها العسكرية ، وقامت بنقل ٢٢٤٩٧ طناً من الأسلحة إلى إسرائيل بواسطة ٥١ طائرة نقل من طراز C-5 و ١٧٧ طائرة من طراز C-141 بهدف مساعدة إسرائيل على استعادة توازنها فى الميدان ، ومحاولة تمكينها من تحسين وضعها العسكرى والتفاوضى قبل وقف إطلاق النار .

وتحتل صفحات التاريخ بأطلال الدول التى لم تلق بالاً بأهمية القوة العسكرية ، ذلك أن التفريط فى الأطراف الهامشية للدولة والتى قد تبدو بلا قيمة، يغرى الدول الراغبة فى التوسع فى المزيد من الأراضى ، وفى لحظة ما يصبح الصدام محتوماً ، وعندما يقع فإنه لابد أن يكون فى الوقت الخطأ للدولة التى التزمت منذ البداية الموقف المتهاون والدفاعى فقط ، ولذلك فإن الدروس المستفادة من الحروب لا تقدر بثمن حيث تمثل رصيداً ثرياً للدولة إذا ما دخلت حرباً أخرى ، بل أن الدول تسعى إلى الاستفادة من التجارب العسكرية التى لم

تشترك فيها من خلال دراسة قواعد إدارة الحرب ، والأخطاء التى ارتكبت ، والمناورات الحربية التى حققت تقدماً .

وتشير الكتابات الاستراتيجية إلى أن هناك عدداً من المبادئ الأساسية فى استخدام القوة العسكرية فى إدارة الأزمات الدولية يتمثل أهمها فيما يلى :

- أن الأخطاء التى تبدو صغيرة أو تكتيكية فى تقدير حسابات احتمالات لجوء طرف إلى الحرب ، تترتب عليها أخطاء جسيمة فى مجرى المواجهة العسكرية .
- أن التراكم الكبير فى القوة العسكرية يخلق لنفسه قانوناً خاصاً فى المجال الإقليمى والدولى ، ويمثل حافزاً نشطاً للحرب والعدوان ، فهو لا يقوى فقط باستخدام القوة للحصول على مكاسب سياسية ، لكنه يعتبرها الأداة الأسرع والأسهل ، وهو لا يعلى فقط من مفهوم الأمن الذاتى ، ولكنه يحوله إلى أمن مطلق .
- أنه لا ينبغى اعتماد موازين القوى الإقليمية فى حساباتها العامة عند وجود خصم لعدد من الدول على مستوى الإقليم ، وإنما ينبغى أن توضع موازين القوى الوطنية بشكل منفصل لكل دولة فى مواجهة هذا الخصم ، كما أن حسابات الردع ينبغى أن تتسم بالمنهج ذاته ، لأن حساب موازين القوى إقليمياً هو حساب خادع ، طالما أن هذه الدول ليست منخرطة فى نظم من التوحد العسكرى .
- عند حساب موازين القوى فى صيغتها المباشرة ، ينبغى أن يكون التركيز واضحاً على طبيعية التوجه التسليحى ، فلا يتم الخلط بين التوجهات الدفاعية المحضة ، وتوجهات التسليح وفقاً لمبادئ هجومية واضحة .

- لا تنجح " نظرية الردع " إلا إذا توافر لها ثلاثة شروط أساسية هى وجود قوة قادرة على الردع ، واقتناع الخصم بوجود هذه القوة وبفاعليتها ، ووجود الاستعداد التام لاستخدام هذه القوة واقتناع الخصم بوجود هذا الاستعداد .

- الربط بين العقيدة السياسية للخصم وعقيدته القتالية ، لأن العقيدة السياسية ذات التوجهات التوسعية لا يمكن إلا أن تقود إلى عقيدة قتالية مبنية على التوجهات ذاتها .

- على الرغم من أن " السيناريو الأسوأ " قد يكون " السيناريو الأضعف " إلا أنه يجب أن يوضع فى المرتبة الأولى عند ترتيب الاحتمالات المضادة (احمد عز الدين ٢٠٠١ : ١٠٧ – ١٠٨) .

ونظراً لما يترتب على استخدام القوة العسكرية من مخاطر يصعب التنبؤ بها ، فلابد أن ينظر إليها باعتبارها الملاذ الأخير ، ومرحلة تالية لاستنفاذ الوسائل الأخرى ، رغم أنها تبقى دائماً فى خلفية مشهد إدارة الأزمة الدولية فى مراحلها المتعددة وبوسائلها المتعددة ، ومثال ذلك ما يوضحه د. أشرف غربال سفير مصر الأسبق فى الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأوضاع التى دفعت إلى حرب ١٩٧٣ ، حيث يوضح أن الصورة فى واشنطن كانت تؤكد أن الموقف الأمريكى ثابت على نظرته للموقف بين العرب وإسرائيل بأنه قد تجمد على حالة نتيجة حرب ١٩٦٧ ، وأن مصر لن تقدر على تغييره ، وأشار إلى أنهم كانوا يرون مصر جثة هامدة ، وكانت هذه الصورة تستحوذ على تفكيرهم وتقديرهم وخططهم ، وكانوا ينتظرون بناء على ذلك أن ترغم مصر فى النهاية على توقيع اتفاق مع إسرائيل ، بما يعنى الاستسلام ، ويذكر د. أشرف غربال أنه نقل للرئيس السادات قول هنرى كيسنجر " بأنه فى مثل هذه الأحوال فإن من خسر الحرب هو الذى يدفع الثمن " (أشرف غربال ٢٠٠٤ : ٨١) ، وإزاء هذا

الموقف لم يكن هناك بديل من التحول إلى استخدام القوة العسكرية لتغيير الوضع السياسى مهما كانت تبعات هذا الاستخدام .

لهذا لم يكن غريباً حين قال نابليون بونابرت منذ أكثر من مائتى عام فى فقه الحرب بأن " الحرب مسئولية الأمة كلها ولهذا فإن قرار الحرب قرار سياسى ، والقتال أيضاً أمر سياسى ينفذه العسكريون " ... فعندما تكلف القوات المسلحة فى بلد ما بإدارة أزمة دولية ، يجب أن يتوافر لها تأكيدات وتوجيهات محددة تشكل العلاقة بين السلاح والسياسة تتمثل فى :

- هدف واضح يلزم بلوغه لتحقيق مصلحة حقيقية أو أمن وطنى مؤكد .
- مشروعية تكفل التوافق (على نحو يمكن التراضى عليه) بين المصلحة والأمن من ناحية ، وبين الأخلاق والقانون من ناحية أخرى .
- ضمان أوسع تأييد شعبى للعمل العسكرى ، بحيث يرضى المواطنون بالتكاليف طواعية ، ويرضون بالصبر على مصاعب الظروف وتقلباتها .
- توفير حجم الإمكانيات المادية اللازمة لأداء المهمة بأكبر قدر من الاقتدار والكفاءة .
- تحضير المسرح السياسى إقليمياً ودولياً لقرار الحرب وتبعاته .
- البحث عن حلفاء فى المصلحة والأمن لتحقيق أفضلية أن تكون الحرب عملاً مشتركاً مع آخرين حتى لا يوحى ظاهرها بأنها عمل تعسفى من طرف واحد .
- بيان النقطة التى يكون بلوغها إشارة متفق عليها بأن العمل العسكرى قد أكمل مهمته (محمد حسنين هيكل ٢٠٠٣ : ٣٩٦) .

ويجب التأكيد على نسبية المبررات الأخلاقية والقانونية لاستخدام القوة

العسكرية فى إدارة الأزمات الدولية ، حيث توجد متغيرات خاصة بكل دولة تحدد الرؤية وإطار الاستخدام ومدى الاستخدام وفقاً لأولويات المصالح الاستراتيجية ، ففى الولايات المتحدة حيث تتملك سياستها دائماً نزعة القوة لبلوغ غاياتها ، تضع وزارة الدفاع الأمريكية خمسة شروط يجب توافرها قبل أن تتدخل الولايات المتحدة عسكرياً :

- ينبغى أن تكون الأعمال العسكرية حيوية للمصالح القومية للولايات المتحدة أو حلفاءها .
- يجب أن تستخدم القوات العسكرية كملاذ أخير .
- عندما تستخدم القوات يجب أن يحدث ذلك بهدف واحد وهو أن تكسب الولايات المتحدة .
- يجب ألا تدخل الولايات المتحدة إلا الصراعات التى يمكن كسبها ، وأن يكون لديها الوسائل لتحقيق نصر سريع ومؤكد .
- يجب أن يكون لدى الجيش تأكيد مسبق بتأييد الكونجرس والشعب (ريتشارد نيكسون ١٩٩٦ : ١٢١) .

ويضيف الرئيس الأمريكى نيكسون أن أول مهمة هى ضرورة التفرقة بين المصالح الحيوية ، والمصالح الحرجة ، والمصالح الخارجية (النائية) حيث لا تملك أى دولة الموارد الكافية للدفاع عن جميع مصالحها بقواتها المسلحة فى جميع الأوقات ، فالاستراتيجية تعنى إجراء الاختيار بين مجموعة من الأولويات ... ويوضح أن مصلحة ما تعد حيوية إذا كان فقدها فى ذاتها أو ما يتعلق بها يشكل خطراً مباشراً على أمن الولايات المتحدة مثل بقاء واستقلال أوربا الغربية واليابان وكندا والمكسيك والخليج العربى ... أما المصلحة الحرجة فهى التى إذا فقدت تشكل خطراً مباشراً على المصالح الحيوية ، أى يمكن أن

تكون مجرد مقدمة للتحدى الرئيسى ، فلو كان الاتحاد السوفيتى سابقاً قد حقق السيطرة على كوريا الجنوبية لأصبح السوفيت فى وضع مثالى لتهديد اليابان ، ولو تمكنوا من السيطرة على باكستان لأمكنهم وضع قواتهم البحرية على أعتاب الخليج العربى ... أما المصلحة الخارجية (النائية) فهى المصلحة التى إذا فقدت فإنها تهدد من بعيد فقط مصلحة حيوية أو حرجة .

وعلى ذلك فإن الاستراتيجية الأمريكية تضع الأسبقية الأولى لمصالحها الحيوية ، فلا ينبغى أن يرسل مشاة البحرية للدفاع عن مصالح خارجية نائية ، ولكن يجب عدم الأحجام عن فعل ذلك للدفاع عن مصلحة حيوية ، حيث يجب أن يكون مستوى الالتزام معادلاً لأهمية المصالح ، وأن تكون القدرة والإرادة فى استخدامها ملائمتان للتهديد القائم (ريتشارد نيكسون١٩٩٦ : ١٢٧ – ١٢٨).

وإذا ما اكتملت الأسباب والمبررات لدخول الولايات المتحدة الأمريكية لحرب ما ، فإن منطق وكيفية استخدامها كى تمارس دورها قد عبر عن نفسه بأصدق ما يمكن من خلال نظرية الدكتور " هارلان أولمان " أستاذ العلوم السياسية فى كلية الدفاع الوطنى الأمريكى والتى قدمها فى مذكرة بعنوان "الصدمة والرعب" ووضعها أمام الرئيس الأمريكى ، ودرسها لكبار القادة السياسيين والعسكريين ومنهم كولن باول رئيس هيئة الأركان الأسبق ووزير الخارجية الأسبق ... وتتضمن هذه النظرية التى عرضت لتطبق فى غزو العراق :

- استعمال أقصى درجات العنف من أول لحظة لتوليد إحساس بالعجز لدى العدو يجعله مأخوذاً بطغيان تفوق عليه لا مثيل له .
- أن تكون بداية الضربة الأولى على بغداد حاملة لـ ٨٠٠ صاروخ كروز متلاحقة على مدى يومين أى بمعدل صاروخ كل أربع دقائق ، على أن يتم خلال اليومين تدمير كافة محطات الطاقة والماء ، وعندما يجئ اليوم

الثالث يكون سكان بغداد قد تأكد استهلاكهم نفسياً ومعنوياً قبل أن يستهلكوا مادياً وجسدياً .

- يجب أن يكون الأثر الذى تحدثه اللحظة الأولى من الحرب مقارباً لأثر قنبلة هيروشيما التى أقنعت القيادة العليا اليابانية بأن حياتهم ذاتها تحت رحمة الغزاة (محمد حسنين هيكل ٢٠٠٣ : ١٠٢ – ١٠٣) .

ثالثاً : الأداة القانونية :

تمثل الأداة القانونية وسيلة رئيسية فى مجال إدارة الأزمات الدولية سلمياً، وتتمثل الأداة القانونية فى التحكيم الدولى والقضاء الدولى المتمثل فى محكمة العدل الدولية ، حيث اهتمت الأمم المتحدة بإرساء مبدأ للتسوية السلمية فى إطار القاعدة العامة التى جاءت فى ميثاقها ، والخاصة بتحريم اللجوء للقوة إلا فى استثناء يقتصر على حالة الدفاع الشرعى فقط ، وقد عبر الميثاق عن هذا المعنى فى أكثر من موضع .

ويعرف " **التحكيم الدولى** " كوسيلة من وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، بأنه وسيلة قضائية تقوم بموجبها الدول المتنازعة باختيار شخص أو هيئة لتسوية ما بينهما من نزاع بالطريق القانونى ، على أن تلتزم تلك الدول بالاحترام وتنفيذ القرار الذى يصدره المحكم (خالد القاضى١٩٩٩ : ٦٤).

وأولى القضايا التى بلورت النظام الكامل للتحكيم هى القضية الشهيرة المعروفة بقضية (الالباما) التى وقعت أحداثها بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى عام ١٨٧١ ، حيث تألفت المحكمة بموجب معاهدة واشنطن التى انعقدت فى ٨ مايو ١٨٧١ وكانت تتكون من خمسة أعضاء ، وكان مقرها جنيف – فى نفس المقر الذى نظرت فيه قضية طابا المصرية – حيث عينت كل من الدولتين المتنازعتين عضواً واحداً ، وعين كل من ملك إيطاليا وإمبراطور

البرازيل ورئيس الاتحاد السويسرى عضواً واحداً عن كل منهم ... وقد أصدرت تلك المحكمة حكمها فى ١٤ سبتمبر ١٨٧٢ ، وقد أدى شيوع هذه الطريقة إلى ظهور قواعد قانونية دولية مصدرها العرف الدولى ، وتتعلق بالتحكيم الدولى والتى يطلق عليها القانون العرفى للتحكيم (صالح محمد بدر الدين ١٩٩١ : ١٩٥) .

وكان أول إجماع على استخدام التحكيم الدولى فى حل المنازعات الدولية فى اتفاقيتى لاهاى للتسوية السلمية للمنازعات الدولية عامى ١٨٩٩ ، و١٩٠٧ حيث تم تنظيم موضوع وإجراءات التحكيم ، وهيكل محكمة التحكيم .

ويتم التحكيم لتسوية المنازعات بين الدول بواسطة قضاة من اختيارهم وعلى أســـاس من احترام القانون ، ومن ثم فإن القرار الصادر عن هيئة تحكيم لا يعتبر قراراً عادياً وإنما هو حكم يقرر طريقة حل النزاع عن طريق تطبيق قواعد القانون الدولى العام أو قواعد العدل والإنصاف أو أية قواعد أخرى ترتضيها الأطراف المتنازعة وتطالب القاضى بتطبيقها ، والحكم الصادر عن هيئة تحكيم هو حكم ملزم بالنسبة للأطراف المتنازعة بما لا يتعارض من حيث المبدأ مع الإرادة السياسية الحرة للأطراف ما دامت قد قبلت بمحض إرادتها عرض النزاع على التحكيم ، وعنصر الإلزام فى قرار التحكيم لا يحتاج لنص خاص به فى اتفاق الأطراف على إحالة النزاع إلى التحكيم ، بل هو عنصر أساسى عضوى فى نفس مفهوم التحكيم ذاته كوسيلة قانونية قضائية من الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية .

والتحكيم فى جوهره محكمة قضاء دولى مؤقت عرضى ، أى أن هيئة التحكيم ليست جهازاً دائم الانعقاد بل هى منشأة أساساً لإجراء التسوية القانونية لنزاع محدد أو لخلاف معين ، وتنفض هيئة التحكيم بصدور حكمها بشأنه ،

على عكس دائمية أجهزة القضاء الدولى مثل المحكمة الدائمة للعدل الدولى وتطورها فى محكمة العدل الدولية ، هذا وإن كان التحكيم من منطلق واقعة إنشائه أو تكوين أجهزته بالإرادة الحرة لأطراف النزاع المعين ، يصبح بالضرورة أو بطبيعة الأمور أكثر تسييساً من القضاء الدولى أو أكثر قابلية للصبغة السياسية عن القضاء الدولى ، إلا أنه فى التحليل النهائى يظل التحكيم أسلوباً قضائياً قانونياً دولياً للتسوية السلمية للمنازعات الدولية (نازلى معوض ١٩٩١ : ٣) .

وفى ضوء ما سبق نستطيع أن نحدد السمات الأساسية للتحكيم الدولى فيما يلى :

١- **يقوم التحكيم الدولى فى جوهره على مبدأ الرضا المتبادل** : وتتضح مظاهر هذا المبدأ فى :

- **مرحلة الاتفاق على التحكيم الدولى** : حيث أن اللجوء إلى التحكيم الدولى يقوم على الرضا المبنى على اتفاق إرادة أطراف النزاع .
- **شكل التحكيم** : حيث تحدد إرادة الأطراف الشكل الذى يتم به التحكيم ، فيمكنهم أن يختاروا محكماً وحيداً كملك أو رئيس دولة أو رجل قانون، كما يمكنهم تشكيل هيئة مختلطة من عدد متساو من المندوبين يتم اختيارهم بمعرفة كل طرف ، وعند تعذر التوصل إلى حل يمكن لتلك اللجنة أو الدول المعنية أن تختار حكماً مرجحاً للفصل النهائى ، كما يمكن اللجوء إلى الصورة الغالبة وهى تشكيل هيئة التحكيم من عدد فردى من المحكمين .
- **سلطة هيئة التحكيم** : فلأطراف النزاع أن يخولوا المحكم أو هيئة

التحكيم سلطات واسعة ، ولهم أن يقصروا مهمته بالفصل فى مسالة أو مسائل محددة .

٢- **القرار الصادر عن هيئة التحكيم يأخذ شكل الحكم القضائى** : ومن ثم فإنه يصدر متضمناً الأسباب ، ثم المنطوق ، كما يصدر بالأغلبية ، ويتم التوقيع عليه من كل محكم ، ويتميز الحكم بأنه ملزم لأطراف النزاع ما دامت هيئة التحكيم لم تتجاوز نصوص الاتفاق الخاص بها ، وأنه نهائى بمعنى أنه ينهى النزاع بلا عودة مرة أخرى لبحثه أمام محكمة أخرى ، وليست هناك وسيلة للطعن فيه إلا إذا كان منطوقه غامضاً أو يحتاج إلى تفسير ، أو كانت هيئة التحكيم قد تجاوزت حدود ولايتها كما حددها اتفاق التحكيم ، كما أن الحكم لا يعد وسيلة تسوية دبلوماسية لأن دوره لا يستهدف مجرد التقريب بين المتنازعين وإنما يعد دوراً نهائياً وملزماً للأطراف (خالد القاضى ١٩٩٩ ، ٦٤ – ٦٧) .

وكانت أزمة طابا من أهم الأزمات الحدودية التى شهدها التحكيم الدولى فى العقود الأخيرة ، ذلك أنه فى إطار تنفيذ ما تم الاتفاق عليه فى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام ١٩٧٩ ، وعلى الرغم من أن المعاهدة لم يكن بها مطلقاً ما يمكن أن يثير الشك حول خط الحدود ، لأن المعاهدة أقرت تعريفاً واضح المعالم للحدود نص على أن حدود مصر مع إسرائيل هى حدود مصر مع فلسطين تحت الانتداب ، أى كان مسجلاً بوضوح على خرائط خاصة بوضع كان قائماً (نبيل العربى ١٩٩٠ : ٣) ، إلا أن خلافاً على الحدود قد نشب عند التنفيذ .

وفى مساء ٢٦ أبريل سنة ١٩٨٢ وقع كل من السفير الشافعى عبدالحميد وكيل الخارجية المصرية وديفيد كميحا سكرتير عام الخارجية الإسرائيلية اتفاقاً بين مصر وإسرائيل حول الترتيبات المؤقتة فى منطقة طابا "

المختلف عليها " بين البلدين على خليج العقبة ، وبذلك يكون هذا الاتفاق المسمى " ورقة الإجراء المبدئى لحل مسائل الحدود " والتى شهد عليها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، هو أول اعتراف علنى رسمى من جانب طرفى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام ١٩٧٩ بوقوع خلاف بينهما حول " تنظيم وضع العلامات على الحدود الدولية " .

وبعد أيام من إبرام ورقة الإجراء المبدئى ، عرضت إسرائيل تفاوضياً أن يحل خلاف طابا بحل وسط يتم بمقتضاه تقسيم منطقة طابا إلى قسمين ، القسم الشرقى الذى يقع فيه الفندق والمنشآت السياحية يكون تابعاً لإسرائيل والقسم الغربى من المنطقة يكون تابعاً لمصر ، فرفضت مصر هذا العرض الإسرائيلى رفضاً باتاً ورسمياً فى خطاب موجه من كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مصر آنذاك إلى إسحاق شامير وزير خارجية إسرائيل فى مايو عام ١٩٨٢ ، يتضمن وجهة نظر الجانب المصرى فى ضرورة الالتجاء إلى التحكيم فى أسرع وقت ممكن ، أما إسرائيل فقد أوضحت تفضيلها الدائم المستمر لأسلوب التفاوض المباشر وجهاً لوجه دون التقيد المسبق بأى شكليات تنظيمية لطريقة التسوية السلمية ، وعندما أيقنت إسرائيل من شدة الموقف المصرى الرافض لمسلك المفاوضات المطلقة الحرة ، بدأ التمسك الإسرائيلى بأسلوب التوفيق لحل خلاف طابا ورفض مبدأ التحكيم فى ذلك الصدد، وكما سبق فإن فيصل التفرقة ما بين التوفيق والتحكيم يكمن فى مدى إلزامية ناتج كل من العمليتين بالنسبة لأطراف النزاع ، ذلك أن " قرار " لجنة التوفيق هو مجرد توصية وتطبيقها مرهون بموافقة الأطراف لما جاء بها من أحكام أو مضامين ، أما "الحكم" الصادر من هيئة التحكيم فهو قرار قضائى قانونى ملزم بطبيعته وبحكم التعريف لأطراف النزاع ولا يتوقف أبداً على قبولها لما ورد فيه .

وخالفت إسرائيل فى هذه الفترة كل ما ورد من ترتيبات وإجراءات مؤقتة لتنظيم الشئون المدنية والإنشائية والمرفقية داخل طابا فى ورقة الإجراء المبدئى كما سبق ذكره سلفاً ، وفى مقدمتها أن توكل شئون الحفاظ على الأمن فى المنطقة محل النزاع للقوات متعددة الجنسيات وألا تقام منشآت جديدة داخل المنطقة ، وألا يحاول أحد طرفى النزاع إسباغ أى صفة سيادية له على طابا حتى يتم البت فى أمرها وفقاً لأساليب الحل السلمى الواردة على سبيل النص الصريح فى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وهى المفاوضات ثم التوفيق أو التحكيم .

إلا أن رد الفعل المصرى إزاء جميع تلك الانتهاكات الإسرائيلية المذكورة التزم الحكمة وضبط النفس فاقتصر على مجموعة احتجاجات رسمية معلنة سواء من قبل رئاسة جهاز الاتصال المصرى أو فى صورة مذكرات رسمية من الخارجية المصرية إلى الخارجية الإسرائيلية والأمريكية شكلت عنصراً كاشفا فيما بعد أثناء عملية التحكيم لحقيقة دوافع إسرائيل فى النزاع ، والأهم من ذلك أن الحكومة المصرية لم تستجب لأية استفزازات إسرائيلية تحاول تفجير الموقف فى المنطقة وإفساد الخطة المصرية الدبلوماسية المحكمة للوصول بإسرائيل إلى محكمة التحكيم الدولى .

ومن ثم بدأت جولات الصراع الدبلوماسى المباشر الحاد (منذ مارس سنة ١٩٨٣) ما بين الجانب المصرى والجانب الإسرائيلى وبحضور أمريكى محدود الإسهام المعلن فى إطار المحادثات التى جرت فى مدن مصرية وإسرائيلية .

وأثناء تلك الجولات أبدى الوفد المصرى تصميمه النهائى على أسلوب التحكيم لحل مشكلة طابا ، وركز منطقه على أن طبيعة النزاع لا تسمح بالتوفيق

نظراً لأن موضوع الخلاف ينحصر فى تحديد موقع علامات على الطبيعة يستحيل معها التوفيق القائم على الحلول الوسطى بين نقيضين ، فالخلاف حول طابا فنى طبيعى لا يحسم إلا عن طريق خبراء ، على أساس من وثائق ومستندات وبناء على دراسة ميدانية واقعية لحقل النزاع ذاته ، أما الوفد الإسرائيلى فقد قدم طرحاً لأسلوب التسوية يحاول الجمع ما بين التحكيم والتوفيق، ويدور حول اتخاذ كافة إجراءات التحكيم المعروفة ، وفى نفس الوقت الذى يأخذ التحكيم فيه مجراه ، حيث تجرى عملية تفاوض توفيقية مباشرة ما بين مصر وإسرائيل بحيث تتزامن عمليتا التحكيم والتوفيق فى نفس الفترة ، بحيث إذا فشلت إحداها فى التسوية السلمية للنزاع يركز الجانبان نشاطهما فى العملية الثانية .

وبعد مراوغات إسرائيلية عديدة ومرهقة ، وفى ١٣ يناير ١٩٨٦ ، توصل مجلس الوزراء الإسرائيلى المحدود وبعد ١٣ ساعة متواصلة من المناقشات الحادة إلى قرار بالإجماع بالموافقة على إحالة مشكلة طابا إلى التحكيم الدولى (نازلى معوض ١٩٩٠ : ١- ١٢) .

وفى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ وافق الطرفان على أن يحال للتحكيم النزاع بينهما حول مواضع أربع عشرة علامة من علامات الحدود التى تحدد حدودهما الدولية من نقطة على ساحل البحر الأبيض المتوسط بالقرب من رفح إلى نقطة تسمى رأس طابا تقع على الساحل الغربى من خليج العقبة ، كما وافق الطرفان على أن موضعى علامتين أخريين من علامات الحدود المتنازع عليها سيتوقف بشكل مباشر على قرار محكمة التحكيم بخصوص علامات الحدود المجاورة المتنازع عليها .

نصت مشارطة التحكيم الموقعة فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ على تشكيل

المحكمة ، وحددت أعضاءها الخمسة الآتى أسماؤهم : حامد سلطان عينته حكومة مصر ، روث لبيدوت عينتها حكومة إسرائيل ، بيير بيليه ، وديتريش شيندلر ، وجونار لاجرجرين الذى عين رئيساً للمحكمة ، اجتمعت المحكمة أولاً فى جنيف فى سويسرا فى الثامن من ديسمبر ١٩٨٦ ، حيث باشرت مهمتها رسمياً فى ١٠ ديسمبر ١٩٨٦ فى المقر الرسمى لحكومة مقاطعة جنيف بحضور وكلاء الطرفين وبعض المدعوين ، وتم حسم المسائل الإجرائية الأساسية خلال الاجتماعات الثلاثة الأولى للمحكمة فى ٨ ، ٩ ، ١٠ ديسمبر ١٩٨٦ ، بما فى ذلك وضع جدول زمنى لتقديم المذكرات المكتوبة .

قامت المحكمة فى ١٧ فبراير ١٩٨٨ بزيارة بعض المواقع التى اختارتها داخل المناطق المتنازع عليها ، وتحدد برنامج الزيارة بالتشاور مع الطرفين ، وقد اضطلعت الغرفة المشكلة بموجب المادة التاسعة من المشارطة خلال المرحلة الكتابية من الإجراءات بمهمة استطلاع إمكانيات التوصل إلى تسوية للنزاع ، حيث نصت المادة التاسعة المشار إليها على أن تنظر غرفة ثلاثية من أعضاء المحكمة فى احتمالات تسوية النزاع ، والأعضاء الثلاثة هم المحكمان الوطنيان وأحد المحكمين المحايدين يختاره رئيس المحكمة فى وقت سابق لتقديم الاقتراحات ، وتشكلت الغرفة فى أول سبتمبر ١٩٨٧ من المحكمين الوطنيين حامد سلطان وروث لبيدوت وبيير بيليه الذى اختاره رئيس المحكمة ، وفى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ انعقدت الغرفة بعد تبادل المذكرات المضادة وعينت السيد بيليه رئيساً لها وخولته سلطة الاجتماع بوكيلى الطرفين على إنفراد ومجتمعين ، وقد اجتمعت الغرفة فى ١٣ أكتوبر ١٩٨٧ ، وفى ٦ – ٧ يناير ١٩٨٨ ، وفى ٣ فبراير ١٩٨٨ ، وذلك بعد اجتماعات تمت بين رئيس الغرفة ووكيلى الطرفين .

وفى أول مارس ١٩٨٨ أبلغ رئيس الغرفة رئيس المحكمة ووكيلى الطرفين بأن الغرفة تأسف لعدم إمكانها التقدم إلى الطرفين باقتراح بتوصية لتسوية النزاع ، وذلك على الرغم مما بذلته من جهود للتوصل إلى اقتراح معقول يقبل به الطرفان .

وتم الاستماع إلى المرافعات الشفوية فى جلسات مغلقة خلال دورتين من ١٤ إلى ٢٥ مارس ١٩٨٨ ومن ١١ إلى ١٥ أبريل ١٩٨٨ فى قاعة المجلس الكبير وقاعة الاباما بالمقر الرسمى لحكومة مقاطعة جنيف (وزارة الخارجية المصرية ١٩٨٩ : ١٧ – ٨٨) .

وخاضت مصر معركة قانونية تضافرت خلالها الجهود فى مواجهة مراوغات ومساومات وضغوط إسرائيلية ، وفى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ صدر حكم المحكمة ، وجاء قاطعاً فى صالح مصر فيما يتعلق بإقرار علامات الحدود ، وفى رفضه للموقعين اللذين تقدمت بهما إسرائيل لنقطة الحدود رقم ٩١ ، وفى ١٥ مارس ١٩٨٩ نفذت إسرائيل الحكم بعد ستة شهور حاولت خلالها عرقلة تنفيذه بالعديد من الحيل القانونية التى لم تنجح فيها .

أما " **القضاء الدولى** " فقد ظهر كمصطلح بإنشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولى عام ١٩٢٠ والتى حلت محلها محكمة العدل الدولية ١٩٤٥ ، وللمحكمة هدفان : الأول تسوية الخلافات القانونية التى تتقدم بها الدول المتقاضية طبقاً للقانون الدولى ، والثانى تقديم آراء استشارية فى خصوص الموضوعات القانونية التى تقدمها إليها منظمات ووكالات دولية .

تتكون المحكمة من خمسة عشر قاضياً ، تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن كل على حدة ، وتصل الفترة التى يقضيها القضاة فى المحكمة إلى تسع سنوات ، وتنص اللوائح على ألا ينتخب إلا قاض واحد من بلد

ما فى الدورة الواحدة ، وتعقد الانتخابات مرة كل ثلاث سنوات لانتخاب ثلث مقاعد القضـــاة الذين يمكن إعادة انتخابهم ، وتجدر الإشارة إلى أن القضـــاة لايمثلون حكوماتهم بل هم قضاة مستقلون ، ولكن يجب أن يتمتعوا بالكفاية المطلوبة فى بلدهم لشغل أعلى المناصب القضائية وأن يتحلوا بخبرة القانون الدولى ، كذلك يجب أن يعكس تشكيل المحكمة الأطر الحضارية المختلفة والنظم القانونية الرئيسية فى العالم ، وعندما لا تضم المحكمة قاضياً من دولة ترفع قضية أمام المحكمة الدولية ، يمكن لتلك الدولة تعيين قاض من قبلها للمشاركة فى القضية .

أما الأطراف المتقاضية فلا تكون أفراداً ، بل فقط يحق للدول رفع قضايا أمام محكمة العدل الدولية ، والدول المقصودة هى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة .

ومنذ عام ١٩٤٦ أصدرت المحكمة أكثر من سبعين حكماً فى خلافات تتعلق بالحدود البرية والبحرية والسيادة ، والامتناع عن استخدام القوة ، والاحجام عن التدخل فى الشؤون الداخلية للدول ، وأخذ الرهائن ، وحق اللجوء، والجنسيات ، والوصاية ، وحق المرور ، والحقوق الاقتصادية ، أما مصادر أحكامها فهى المعاهدات والأعراف الدولية ومبادئ القانون العامة .

وللتمييز بين القضاء الدولى والتحكيم الدولى نعرض النقاط التالية :

١- أوجه التشابه بين التحكيم الدولى والقضاء الدولى :

- يقوم كلاهما بأداء ذات الوظيفة وهى تسوية الخلافات بين الدول على أساس من القانون .
- يصدر القاضى والمحكم أحكاماً ملزمة ونهائية .

- يتسم التحكيم الدولى بأنه إرادى وكذلك القضاء الدولى ، وإن اختلفت حدود تلك الإرادة ، ففى ظل نظام التحكيم الدولى تتجلى تلك الإرادة فى مختلف مظاهرها ، فالخصوم أو أطراف النزاع هم الذين يختارون – من خلال اتفاق التحكيم – المحكمين وشكل المحكمة وهم الذين يحددون القانون الذى يطبق ، والإجراءات التى تتبع ، ومكان وزمان انعقاد المحكمة ، أما فى ظل النظام القضائى الدولى فإن إرادة الأطراف ينتهى دورها عند الموافقة على عرض النزاع على محكمة القضاء القائمة أصلاً قبل نشوبه ، والتى يكون لها – بموجب نظامها الأساسى – قانونها الذى تطبقه ، وقواعد إجراءاتها .

٢- أوجه الاختلاف بين التحكيم الدولى والقضاء الدولى :

أ- وجوه تميز القضاء الدولى عن التحكيم الدولى :

- يتميز القضاء الدولى عن التحكيم الدولى من حيث أن الأول يقوم على وجود أجهزة دائمة لا يرتبط وجودها بتوقيت حدوث النزاع ، أما التحكيم الدولى فهو وسيلة مؤقتة ومتجددة ، إذ أن الأصل فى هيئة التحكيم أنها تشكل للفصل حسب ظروف كل نزاع ، ومن قضاة يتم اختيارهم بمعرفة الدول المتنازعة لتسوية نزاع بعينه .

- يتميز القضاء الدولى عن التحكيم الدولى ، من حيث دور كل منهما فى إنشاء وتطوير القواعد القانونية الدولية ، فالثابت أن القضاء الدولى يسهم بدور أكبر فى هذا المجال من خلال ما يرسيه من قواعد وسوابق، أى عن طريق ما يسمى بالـ Case Law ، أما التحكيم الدولى فإن دوره يكون بدرجة أقل ، ويتحقق بشكل غير مباشر فى الإسهام فى تكوين القواعد القانونية العرفية أو الكشف عنها .

- يفوق القضاء الدولى التحكيم الدولى من حيث درجة عدم تسييسه فالتحكيم الدولى لا يعتبر إجراءً فعالاً من إجراءات تحقيق العدالة الدولية فحسب وإنما يؤدى أيضاً وظيفة سياسية .

ب- وجوه تميز التحكيم الدولى عن القضاء الدولى :

- إن اللجوء إلى التحكيم قد يكون ميسوراً بالمقارنة باللجوء إلى القضاء الذى يتطلب شروطاً معينة للتقاضى أمامه ، وشروطاً أخرى لابد من توافرها لكى ينعقد لمحكمة القضاء الاختصاص .

- يمكن أطراف التحكيم الدولى استبعاد فكرة العلانية المعمول بها كقاعدة عامة فى نطاق محاكم القضاء الدولى الدائم .

- هناك حالات تكون فيها المنازعات الدولية القانونية غير قابلة للعرض أمام القضاء الدولى ، نظراً لأن أحد أطراف النزاع ليس مخولاً الحق فى التقاضى أمام محكمة هذا القضاء ، ففى هذه الحالة يكون اللجوء إلى التحكيم هو الحل .

ولعل هذه المفاضلة بين التحكيم الدولى والقضاء الدولى هى التى تفسر بقاء أحدهما إلى جوار الآخر (خالد القاضى ١٩٩٩ : ٦٧ – ٧٠) .

ومن المنازعات البارزة التى عرضت أمام محكمة العدل الدولية الخلاف الحدودى بين قطر والبحرين حول عدد من الجزر والأراضى الواقعة بين البلدين، واستمرت المرافعات لمدة شهر كامل من ٢٩ مايو وحتى ٢٩ يونيو ٢٠٠٠ ، وفى ٢٠٠١/٣/١٦ صدر قرار المحكمة النهائى بتبعية جزر حوار للبحرين ، والزبارة وبعض الجزر الصغيرة والمناطق البحرية لقطر .

رابعاً : الأداة الاقتصادية :

تعد الأداة الاقتصادية من الأدوات الفاعلة فى إدارة الأزمات الدولية ، وتتعدد فى هذا المجال طرق استخدامها ، فقد تكون عن طريق إغراء أو إرغام الدول الأخرى للتأثير على قراراتها السياسية ، أو استخدامها لتدعيم معادلة إدارة الصراع من جانب طرف فى مواجهة طرف آخر ، أو عن طريق خلق محاور تابعة للدول المانحة حتى تضمن دعماً سياسياً لمواقفها فى المنظمات الدولية أو فى الصراعات الدائرة ، أو التلويح باستخدامها لخلخلة المواقف المؤيدة للطرف المعادى لسياساتها .

وبذلك نستطيع أن نقسم اتجاه استخدام الأداة الاقتصادية إلى مسارين أحدهما مسار يستخدم العقاب والضغط الاقتصادى ، ويتمثل فى الحظر ، والمقاطعة ، وفرض الرسوم الجمركية العالية ، والتحكم فى نظام الحصص ... وثانيهما يستخدم الإغراءات ، ويتمثل فى التسهيلات الجمركية ، وتقديم المنح ، والقروض ، وتخفيض التعريفات ، وزيادة الحصص ، وإعطاء امتيازات اقتصادية خاصة فى التبادل التجارى .

وقد استطاع العرب فى حرب ١٩٧٣ لأول مرة استخدام سلاح البترول كأداة اقتصادية فى إدارة أزمة للضغط على الدول المؤيدة لإسرائيل ، فقد قرر وزراء الخارجية العرب فى ١٧ أكتوبر بأن يدخل البترول سلاحاً فى المعركة ، وتقرر تخفيض الإنتاج العربى الكلى بنسبة ٥% فوراً ، كما تقرر تخفيض ٥% من الإنتاج كل شهر حتى تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل ١٩٦٧ ... ثم حملت وكالات الأنباء إجراءات مستقلة اتخذتها بعض الدول المنتجة للبترول إلى جانب الإجراءات العامة فقد قررت ست دول بترولية رفع سعر بترولها بنسبة ٧٠% أى من ٣,١ دولار إلى ٥,١٢ دولار للبرميل ، وقررت بعض الدول

العربية حظر تصدير البترول كلية إلى الدول التى يثبت تأييدها لإسرائيل بما فيها الولايات المتحدة ، وقد اعتبر هنرى كيسنجر هذه القرارات أمراً لا يمكن السكوت عليه لأن العرب أعطوا أنفسهم الحق فى استخدام البترول كسلاح وهو أمر بالغ الخطورة يعكس محاولتهم للسيطرة ، كما أن منتجى البترول أعطوا أنفسهم لأول مرة فى التاريخ حق تحديد أسعار البترول ، وأن هذا الحظر إذا طبق على الولايات المتحدة فسيكون ضربة لا يمكن قبولها لهيبتها ، وزاد غضب كيسنجر حين وصله تقرير من السفير الأمريكى فى السعودية عن مقابلة دعى إليها مع الملك فيصل الذى أبلغه رسالة إلى الرئيس نيكسون تتضمن تحذيراً بأن العلاقات السعودية الأمريكية ستتعرض لمشاكل إذا استمرت الولايات المتحدة فى تأييد إسرائيل ، وأن السعودية ستخفض إنتاجها بنسبة ١٠% وليس ٥% كما قرر وزراء البترول العرب ، وألمح الملك فيصل إلى احتمال وقف شحن البترول السعودى إلى الولايات المتحدة إذا تعذر الوصول إلى نتائج سريعة وملموسة فى الأزمة ، وزادت المشكلة أكثر حين بدأت ردود الأفعال تصل من أوربا واليابان نتيجة استخدام سلاح البترول ، وعلى الفور أخطر كيسنجر السفير الإسرائيلى " دينتز " بأن على إسرائيل تشديد الضغط على الجبهة المصرية ، وتحقيق أهدافها على الجبهتين المصرية والسورية فى ظرف ٤٨ ساعة ، لأنه بعدها سوف يكون مضطراً للتحرك بطريقة جدية لتحرير قرار بوقف إطلاق النار فى مجلس الأمن ، وطلب أيضاً من السفير الإسرائيلى أن يفكر الإسرائيليون مع الأمريكيين فى تعبيرات صياغة القرار ، لأنه يعرف بسابق تجربته أن إسرائيل ترفض باستمرار الصيغة الأولى لأى صياغة تقدم لها حتى لو كانت من الولايات المتحدة (محمد حسنين هيكل ١٩٩٣ : ٤٨٤ – ٤٨٥) .

ومما ينبغى التأكيد عليه مقدماً أن الدول المستخدمة للأدوات الاقتصادية

لا تنظر إلى نفسها باعتبارها مؤسسات خيرية ، وإنما باعتبارها كيانات لها مصالح حيوية ولها فى سبيل ذلك استراتيجيات تحمى هذه المصالح ، وعلاقات مع مجتمعات أخرى تدور على أساس تبادل المنافع من ناحية وموازين قوى من ناحية أخرى ، ووفقاً لهذه الرؤية يتحدد دور الأداة الاقتصادية فى إدارة الأزمات الدولية بكل مراحلها بدءاً من محاولة منع اندلاعها ، إلى التأثير فى مساراتها ، إلى مواجهتها ، وما بعد الأزمة أيضاً ... لذلك نجد أن الكثير من المساعدات الاقتصادية لا تذهب إلى الدول التى تستحقها اقتصادياً أو سياسياً أو ديمقراطياً ، بل إلى الدول التى تحتاجها الدول المانحة ، كما أن كثيراً من المساعدات لاتستهدف تقوية الدول الممنوحة حتى تصل إلى حد الاكتفاء والاستقلال السياسى والاقتصادى ، بل تستهدف الإبقاء على حالة الحاجة الدافعة إلى استمرار الاعتماد والتبعية ، فالاستقلال الاقتصادى والاستقلال السياسى للدول الممنوحة قد لا يكون فى صالح الدول المانحة .

وقد كان لاستخدام الأداة الاقتصادية للتأثير على الإرادة السياسية المصرية عام ١٩٥٦ سبباً فى اندلاع أزمة السويس ، ذلك أنه كان من الأهداف الرئيسية لثورة ١٩٥٢ بناء السد العالى لتوسيع الرقعة الزراعية ، وتحويل رى الحياض إلى رى دائم مما يزيد من مساحة الأراضى الزراعية بحوالى ٣٠% ، وتوليد طاقة كهربائية تعادل نصف حجم الطاقة الكهربائية فى القارة الأفريقية بأسرها آنذاك ، وقدرت تكاليف المشروع فى ذلك الوقت بنحو ١,٤ مليار دولار كان لابد من توفير ثلثها على الأقل بالعملة الأجنبية ، ولمواجهة مشكلة تدبير العملة الأجنبية لجأت مصر إلى البنك الدولى عام ١٩٥٥ تطلب منه قرضاً بمائتى مليون دولار ، كما لجأت إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة تطلب منهما المساهمة بقرض يبلغ ١٣٠ مليون دولار ، ووافقت الدولتان فى البداية ، إلا إن الولايات المتحدة سحبت عرضها يوم ١٩ يوليو ١٩٥٦ ، وفى اليوم

التالى سحبت بريطانيا عرضها ، وفى ٢١ يوليو سحب البنك الدولى عرضه ، ومما يذكر أن سحب العرض الأمريكى يرجع لعدة أسباب منها معارضة الاحتكارات البترولية الأمريكية لمساهمة واشنطن فى أية مشروعات تدعم دعاة القومية العربية ، وضغط منتجى القطن الأمريكى المعارض لدعم مشروع من شأنه التوسع فى زراعة القطن المصرى المنافس للقطن الأمريكى ، وضغط اللوبى الصهيونى المعارض لتقديم أية مساعدات من شأنها تعزيز الرئيس عبد الناصر اقتصادياً ، وضغط الدول الأعضاء فى حلف بغداد بسبب مناوأه الرئيس عبد الناصر لهذا الحلف ، وضغط اللوبى الصينى نتيجة لاعتراف الرئيس عبد الناصر بجمهورية الصين الشعبية ، وحصول مصر على صفقة الأسلحة التشيكية وهى الصفقة التى أثرت على توازن القوى فى المنطقة بين العرب وإسرائيل ، كما كانت بمثابة توجه مصرى إلى التعاون مع الكتلة الشرقية على حساب علاقات مصر التقليدية بالغرب ، ومن ثم أرادت الولايات المتحدة وبريطانيا كشف عجز الاتحاد السوفيتى عن تمويل مشروع فى ضخامة السد العالى ، وتلقين درس قاس للدول الحيادية ، وتوجيه ضربة قاسية للعناصر الوطنية التى تحاول تحدى النفوذ الغربى ... وفى ٢٦ يوليو رد الرئيس عبد الناصر على قرار سحب العرض بتأميم قناة السويس ... لتتفجر أزمة السويس الكبرى التى غيرت الخريطة السياسية للعالم (عباس العمارى ١٩٩٣ : ١٣٨ – ١٣٩) .

وكررت الولايات المتحدة فى عهد الرئيس جونسون استخدام الضغط الاقتصادى لتدير مرة أخرى أزمة علاقتها مع مصر عام ١٩٦٦ بسبب تعاونها مع الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى عن طريق وقف شحنات مبيعات القمح الأمريكى لمصر .

ويعترف الرئيس نيكسون بأن الكثير جداً من المعونات الاقتصادية

الأمريكية تم توزيعه بصورة سيئة ، حيث غذى بيروقراطيات العالم الثالث ، وأبقى على الوضع القائم ، وأشعل الفساد ، ودعم القمع ، وتم إنفاق الكثير جداً على توزيع الثروة ، وتم إنفاق القليل جداً على إنتاج الثروة ، وعلى الرغم من ذلك يصر على أنه يجب رؤية المعونات الأمريكية باعتبارها عملية تبادل مصالح فى الأساس يجب أن يتوافر فيها – قبل وبعد أى شئ – ثلاثة قواعد :

- ألا تكون هناك معونات بدون شروط ، فكل معونة ينبغى أن تكون لها أهداف محددة بوضوح وقابلة للقياس .
- يجب أن تكون المعونة ثنائية ، فالكونجرس لن يقر المعونة ما لم تحقق المصالح الأمريكية بوضوح .
- يجب الإصرار على مراقبة الأداء الاقتصادى لجميع الحكومات التى تساعدها الولايات المتحدة (ريتشارد نيكسون ١٩٩٦ : ٣٠٩ – ٣١٠) .

ويستطرد نيكسون فى شرح رؤيته فيؤكد أن المعونات الخارجية ليست مضيعة للأموال ، ويرى أن مبلغ أربعة عشر ملياراً من الدولارات والتى أنفقتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على إعادة تعمير دول أوربا الغربية واليابان قد حققت الكثير لمنع التوسع الشيوعى فى هذه البلاد بدرجة أكبر عشر مرات مما كان يمكن أن تحققه المعونة العسكرية ، كما يرى أن الدعم الأمريكى الاقتصادى للأنظمة الديموقراطية فى أمريكا الوسطى وباكستان يعد مثالاً ممتازاً للنجاح الذى يمكن تحقيقه ، حيث حالت المساعدات دون انهيار اقتصادى وانتصار للشيوعيين فى السلفادور ، وقللت احتمالات عدم الاستقرار السياسى فى باكستان ، وأن مبلغ ٤٣٥ مليون دولار مساعدات للسلفادور و ٦٢٨ مليون دولار لباكستان عام ١٩٨٦ يقل كثيراً عما كانت ستحتاج الولايات المتحدة إلى إنفاقه لو أدى انهيار الموقف إلى إجبارها على استخدام قوات أمريكية للدفاع عن

مصالحها فى أمريكا الوسطى وجنوب غرب آسيا ، وتقل كثيراً عن تكلفة خسارة هذه المصالح (ريتشارد نيكسون ١٩٩٦ : ١١٨ – ١١٩) .

ولا يتردد الرئيس نيكسون فى شرح رؤيته العملية والواقعية فى إطار سياسة المصالح الأمريكية حين يتحدث عن الدعم الاقتصادى للحكومات غير الديمقراطية ، ويرى أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تطبق صيغة (براجماتية) عند تقرير الحكومة التى تدعمها ، ويضع فى هذا الشأن أربعة شروط يتعين على الحكومة غير الديموقراطية الوفاء بها حتى تصبح مؤهلة لتلقى الدعم الأمريكى :

- أن تمنح بعض الحقوق السياسية والإنسانية على الأقل ، وأن تبعث بعض الأمل فى التغيير السلمى من خلال النظام السياسى .
- توفير قيادات تتمتع بالكفاءة خاصة بالنسبة للشئون الاقتصادية ، ذلك أن الشعب يمكن أن يقبل نقصاً مؤقتاً فى الحقوق السياسية كثمن للتقدم الاقتصادى .
- أن يكون لديها مؤسسة عسكرية تستطيع أن تحافظ على النظام الداخلى ، وإذا كان ينبغى للولايات المتحدة أن تدعم أحياناً حكومة لا تتمتع بالشعبية، إلا أنه يتعين عدم ربطها أكثر من اللازم مع حكومة لا تستطيع الدفاع عن نفسها .
- يتعين على الولايات المتحدة أن تساند حكومة استبدادية فقط فى حالة عدم توافر زعامة معارضة ديموقراطية قابلة للبقاء (ريتشارد نيكسون ١٩٩٦ : ١٣٩ – ١٤٠) .

ويؤكد ما سبق أن الأداة الاقتصادية لا تستخدم كثيراً فى تحسين الواقع الإنسانى والمجتمعى للشعوب الأخرى فى إطار فكرة إنسانية مثالية ، ولكن

تستخدم أساساً لتحقيق المصالح الاستراتيجية للدول المانحة فى إطار دورها فى منع الأزمات التى يمكن أن تصيب مصالحها ، أو فى إدارتها لأزمات تفتعلها ، وذلك فى إطار القاعدة السياسية الأساسية بأنه لا يوجد شئ مقابل لا شئ ، وإنما توجد أشياء مقابل أشياء ... ففى مفاوضات الاتفاقية الثانية للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية عام ١٩٧٥ والتى رعتها الولايات المتحدة كان المطلوب من إسرائيل فى هذه الاتفاقية أن تسحب قواتها إلى مسافة لا تزيد عن بضعة كيلومترات إلى الشرق من قناة السويس ، وكان ذلك يعنى أن تعود إلى مصر آبار البترول فى "أبو رديس" و "رأس سدر" واعتبرت إسرائيل أن ذلك تنازلاً ضخماً أكرهت عليه ، وقد قدمته للولايات المتحدة وليس لغيرها لكى تمكن الولايات المتحدة من تدعيم موقفها السياسى فى المنطقة ، وهكذا فإن الولايات المتحدة مطالبة بأن تعطى لإسرائيل مقابل ما أخذته منها وقدمته لمصر ، وكان لإسرائيل مطالب متعددة تضمنتها ثلاث وثائق بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، كان أهمها أن على الولايات المتحدة إمداد إسرائيل بكل ما يلزم لتقوية قدراتها الدفاعية وذلك عن طريق إمدادها بأنواع متطورة من المعدات والأسلحة التكنولوجية المتقدمة ، والحصول على موافقة الكونجرس سنوياً على المساعدات العسكرية والاقتصادية التى تحتاجها إسرائيل ، وإذا لم تتمكن إسرائيل من الحصول على البترول اللازم لاستهلاكها المحلى ، فإن حكومة الولايات المتحدة ستمكنها فوراً من شراء كل احتياجاتها من البترول ، وإذا لم تستطع إسرائيل تأمين الوسائل الضرورية لنقل البترول فإن الولايات المتحدة تتعهد ببذل قصارى جهدها فى الحصول على الوسائل اللازمة للنقل ، وتضمنت الوثائق الثلاث كل التفاصيل الخاصة بالجوانب المتصلة بما سبق (محمد حسنين هيكل ، حديث المبادرة ١٩٨٦ : ٢٦٠- ٢٧٠) .

خامساً : العمليات السرية :

بين المواجهة العسكرية والمعونات العسكرية توجد منطقة واسعة فى إدارة الأزمات الدولية ، تجعل كثيراً من الدول ولتحقيق أهدافها تلجأ إلى شغلها بالعمليات السرية مثل عمليات المخابرات ، والتجسس ، والاغتيالات ، وتدريب المتمردين ، ودعم الأحزاب المعارضة فى دول أخرى ، والتخريب ، والتعاون مع رجال حرب العصابات ، وتهريب الأسلحة وغيرها ... ذلك أن الاستخدام المباشر للقوة المسلحة يحده قيود تجعل بعض الدول عاجزة عن استخدامها .

وعلى عكس الشائع ، فإن معظم العمليات السرية لا تتضمن دعم جماعات المتمردين ، فالأكثر حدوثاً هو أن العمليات السرية تتضمن إعطاء أموال إلى جماعات أو أشخاص يساندون ويحققون أهداف الدولة المانحة ، مثل المساعدات المالية التى قدمتها الولايات المتحدة للقوى السياسية فى أوربا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لدعمها ومواجهة المساندة المالية التى قدمها الاتحاد السوفيتى للشيوعيين فى أوربا الشرقية وبعض دول أوربا الغربية مثل إيطاليا (ريتشارد نيكسون ١٩٩٦ : ١٢٤) .

وتتبع هذه العمليات السرية من زيادة عدد الدول الراغبة فى أداء أدوار قوية على الساحة الدولية ، وتوالى الأوضاع الانتقالية للعلاقات الدولية مما يخلق حالة من عدم الاستقرار تسمح باستخدام العمليات السرية ، وخشية الاستخدام المعلن للقوة المسلحة خوفاً من تداعياتها ، خاصة أن هذا الدور لا يقتصر فقط على الدول الكبرى وإنما قد تقوم به دول ترغب فى تحسين مكانتها الدولية ، أو اكتساب موقف تساومى مع الدول الكبرى أو السيطرة على محيطها الجغرافى والسياسى .

وإذا كانت العمليات السرية وفقاً لصفتها يجب أن تبقى (سرية) إلا أن

ذلك يبدو غير مضمون فى أحيان كثيرة ، ففى ضوء النشر واسع النطاق للمعلومات ، وفى ضوء تتبع مئات الصحفيين الباحثين عن الحقيقة وتفاصيل الأحداث وصانعيها وعن الشهرة أيضاً تصبح العمليات السرية معرضة للعلنية لعدم القدرة على حجبها للأبد ، وفى هذه الحالة قد يصبح إعلانها فضيحة مدوية لعدم القدرة – فى الكثير من الأحيان – على إيجاد المبررات القانونية والأخلاقية لها ، خاصة فى ظل عدم وجود قواعد ثابتة يتم تنفيذ العمليات السرية على أساسها ، إنما يتم التنفيذ على أساس تقديرى لكل حالة على حدة وفقاً لمقتضيات المصالح ... فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الاتصالات الإيطالية بالمافيا الأمريكية خلال اجتياح إيطاليا وصقلية فى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٣ ، فقد قام (لاكى لوتسيانو) رجل المافيا الشهير وأعضاء آخرين فى المافيا الذين اعتقلوا خلال هذا الوقت بالولايات المتحدة ، بمد الاستخبارات الأمريكية بالمعلومات لتسهيل الطريق أمام القوات الأمريكية المتقدمة ، وسمح للوتسيانو بإدارة شبكته من زنزانته جزاء مساعدته ، وبعد الحرب تمت مكافأته بترحيله إلى إيطاليا حيث استكمل نشاطه هناك .

ويؤكد ما سبق على نسبية المعيار الأخلاقى والقانونى فى العمليات السرية وفقاً للمتغيرات الدولية ، فعلى سبيل المثال قدمت الولايات المتحدة مئات الملايين من الدولارات كمساعدات سرية للمقاومة الأفغانية خلال حربها مع الاتحاد السوفيتى منذ منتصف السبعينيات لمواجهة التقدم السوفيتى نحو الجنوب وإعادته للخلف ، ثم أصبحت عناصر هذه المقاومة نفسها ألد أعداء الولايات المتحدة بعد هجمات ٢٠٠١/٩/١١ للدرجة التى دفعت الولايات المتحدة لمواجهة هذه العناصر (كإرهابيين) ، بل وغزو أفغانستان نفسها للقضاء عليهم .

ويفند الرئيس الأمريكى نيكسون الآراء المعارضة للعمليات السرية ،

حيث يختلف مع الرأى القائل بضرورة توقف الولايات المتحدة عن مساعدة المتمردين ، وأن تقدم المساعدات العسكرية فقط إلى الحكومات التى تتولى السلطة ، حيث يرى أن هذه السياسة سوف تحكم على الولايات المتحدة بإتباع سياسة تقوم على رد الفعل البحت فى جميع أنحاء العالم ... ويرد على الرأى القائل بضرورة أن تقوم الحكومة الأمريكية بالإعلان عن عملياتها السرية بأن ذلك غير عملى ، لأنه سيؤدى إلى تصعيد الصراع إلى مستوى الحكومات ، وسرعان ما سيتهم أصدقاء الولايات المتحدة بأنهم يعملون كدمى أمريكية ، حيث يتم فى أغلب الأحيان من خلال العمليات السرية دعم حركة سياسية ، أو تمويل اتحادات عمال أو صحف فى بعض الدول ... ويرد على الرأى القائل بأن الحكومة الأمريكية يجب أن تقوم فقط بالعمليات السرية التى ستلقى مساندة من الشعب الأمريكى ، بأنه يجب ألا تتقرر العمليات السرية بناء على الأهواء المتقلبة للرأى العام ، ويجب تقبل حقيقة أنه يتم انتخاب الزعماء ليقودوا البلاد ، لا ليتصرفوا وفقاً لاستطلاعات الرأى العام .

وفى النهاية يؤكد نيكسون أن مجلس الأمن القومى يجب ألا يتورط فى العمليات السرية ، فلضمان النجاح يجب أن تكون هذه العمليات قابلة للتنصل منها ، ويجب أن تنفذ بطريقة يمكن للولايات المتحدة معها إنكار تورطها بطريقة يمكن تصديقها ، كما أن الرئيس يجب أن يكون قادراً على استخدام مستشاره لشئون الأمن القومى كمفاوض عنه إذا أراد ، حيث يصبح أثناء المباحثات الحساسة مع بعض الأنظمة أفضل من وزير الخارجية (ريتشارد نيكسون ١٩٩٦ : ١٢٥ – ١٢٦) .

ومن أشهر العمليات السرية التى تمت فى العالم عملية المخابرات الأمريكية لإعادة محمد رضا بهلوى شاه إيران للعرش ، ذلك أنه بعد أن خلف محمد رضا بهلوى والده على عرش إيران عاد محمد مصدق – الذى كان

وزيراً للاقتصاد ثم للشئون الخارجية – إلى الحياة العامة عام ١٩٤٤ ، وكان قد أجبر على اعتزال الحياة السياسية حين عارض اختيار رضا خان شاه لإيران ، ولعب دوراً مهماً فى معارضة منح الاتحاد السوفيتى ترخيص العمل فى حقول النفط شمال إيران كتلك المنح المعطاة لبريطانيا فى جنوب إيران ، وبنى مصدق قوة سياسية ذات ثقل كبير أساسها دعوته إلى تأميم شركات النفط ، وفى مطلع الخمسينيات أبرمت الحكومة السعودية اتفاقية مع شركة آرامكو تحصل بمقتضاها على ٥٠% من الأرباح حسب النموذج الفنزويلى ، فبادرت الحكومة الإيرانية طالبة التفاوض ومتطلعة إلى التعامل بالمثل .

وفى ١٠ مارس ١٩٥١ صوت المجلس النيابى لصالح التأميم ، وفى أبريل ١٩٥١ أصبح الدكتور مصدق رئيساً لمجلس الوزراء ، وكان يشغل منصب رئيس لجنة البترول ، ورفض مصدق التفاوض مع الإنجليز ، ورفض بعثة ستوكس البريطانية واقتراحات بعثة هاريمان وعروض الوساطة من تشرشل وترومان وايزنهاور والبنك الدولى ، ورفض التحكيم من قبل هيئة عالمية ، ورفض إعطاء أية تنازلات لأى طرف ، وما أن حل أول مايو حتى وجد الشاه نفسه مرغماً على إعطاء موافقته ، وهكذا أصبح مشروع البرلمان بتأميم النفط الإيرانى قانونياً .

وإذا عدنا إلى السنوات ١٩٢٧ –١٩٤٠ ، فسوف نجد أنه لم يدخل الميزانية الإيرانية أى مبلغ من النفط ، وأن الأموال كانت كلها مودعة فى لندن من أجل شراء معدات حربية لحماية إيران من الاتحاد السوفيتى ، وفى عام ١٩٤١ صادرت جيوش الحلفاء تلك الأسلحة والمعدات بحجة وجود ميول ألمانية لدى إيران ، وهكذا كان الشعب ينظر من بعيد إلى إيرادات بلاده وهى تنفق على ذلك النحو ، فتتلاشى وتختفى خارج الوطن ، وما هو بالغ الدلالة أن إيران

حصلت فى كل سنة من سنوات التأميم القصيرة على عائدات تعادل كل ما حصلت عليه خلال السنوات الخمسين الأخيرة .

وفى مواجهة حكومة مصدق الوطنية توجه البريطانيون إلى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم ، متسلحين بامتيازهم طويل الأجل لكن مجلس الأمن امتنع عن التدخل ، وكذلك امتنعت محكمة العدل الدولية عن إصدار حكم فى نزاع يدور بين إحدى الحكومات وإحدى الشركات ، لقد رفضت وجهة النظر البريطانية التى قالت أن النزاع يدور بين حكومتين ، هكذا كان الظاهر ، أما حقيقة الأمر فهى أن الحكومة الأمريكية ومن ورائها شركات النفط الأمريكية كانت تتحفز للانقضاض على الفريسة الإيرانية والحلول محل البريطانيين فى إيران .

غير أن البريطانيين واصلوا النزاع وكأنهم ليسوا فى عجلة من أمرهم ، وأنهم لا يعانون أزمة نفطية بفضل تملكهم حصة النصف فى آبار الكويت ، وهى الآبار التى كانت محتجزة ومغلقة فى انتظار اليوم الذى يسمح فيه الطلب العالمى على النفط بتسويق إنتاجها الغزير والجيد والرخيص ، ولكن فى الأزمة الإيرانية قررت بريطانيا فتح الآبار الكويتية بسرعة لتلبية التزامات الشركة البريطانية إزاء أسواقها ، وريثما يخضع الدكتور مصدق أو يتم إخراجه خارج مجلس الوزراء .

لقد استمرت الأزمة الإيرانية طوال الأعوام ١٩٥١ – ١٩٥٣ ، وكانت الدهشة كبيرة فى مختلف أرجاء العالم إزاء صمود إيران ، حيث اعتقد الكثيرون أن الإفلاس سيحل بحكومة مصدق ، غير أن إيرادات البترول لم تكن تشكل سوى جزء صغير من إيرادات الحكومة الإيرانية ، على الرغم من أنها أصبحت تعادل فى كل عام واحد مجموع إيرادات إيران من النفط خلال الخمسين عاماً التى سبقت التأميم .

وإزاء تصاعد شهرة ومصداقية مصدق الذى مثل قوة شعبية جارفة فى مواجهة الشاه ، وإزاء مسيرة الصراع على تطوير الحكومة الإيرانية ، حاول الشاه عزل مصدق من رئاسة الوزراء عام ١٩٥٣ ، فخرجت الجماهير المؤيدة لمصدق إلى الشوارع مدافعة عنه ، ومجبرة الشاه على مغادرة البلاد إلى العراق ثم إلى روما .

لكن المصالح الأمريكية فى البترول الإيرانى ، وسعيها لوراثة الإمبراطورية البريطانية ، والخوف من وصول المد السوفيتى إلى إيران ، وضغوط تشرشل على ايزنهاور وتذكيره بالوقوف البريطانى إلى جانب الولايات المتحدة فى الحرب الكورية ، كل ذلك دفع الاستخبارات الأمريكية إلى التآمر لإسقاط حكومة مصدق ، وأن تقدم للمرة الأولى على إسقاط نظام فى الخارج ... وعلى ذلك وقع بعد أيام قليلة انقلاب قاده الجنرال فضل الله زاهدى شكلياً وظاهرياً فقط ، وعين بناء عليه رئيساً لمجلس الوزراء ، ومن الغريب أنه كان محسوباً على النازيين الألمان من قبل حيث أبعده الحلفاء عام ١٩٤١ بهذه التهمة .

وعاد شاه إيران من روما إلى طهران برعاية المخابرات الأمريكية ، وسرعان ما دخلت الشركات الأمريكية الخمس الكبرى إلى إيران : ستاندرد أوف نيوجيرسى ، وسوكونى ، وستاندرد أوف كاليفورنيا ، وتكساكو ، والخليج ! ، لقد دخلت هذه الشركات مبدئياً بحصة مقدارها ٤٠% وتحققت بذلك أحلام أباطرة النفط الأمريكيين القديمة فى اقتحام ما كانوا يسمونه " كنوز بلاد فارس " ، أما الشركة البريطانية فقد حصلت أيضاً على نسبة ٤٠% مضافاً إليها تعويض قدرة عشرة سنتات عن البرميل الواحد ، كذلك حصل الفرنسيون على نسبة ٢٠%.

وحكم على مصدق بالسجن ثلاث سنوات بتهمة الخيانة ، وبعد انتهاء

المدة فرضت الإقامة الجبرية عليه فى منزله بقية حياته إلى أن توفى عام ١٩٦٧.

وكررت الولايات المتحدة عملياتها السرية مرة أخرى فى جواتيمالا عام ١٩٥٤ ، حيث كان يوجد بها شركة كبرى هى شركة الفواكه المتحدة ، وكانت تعد المعادل السياسى لأهمية القناة فى بنما المجاورة ، وقد تأسست هذه الشركة فى أواخر العقد الأول من القرن التاسع عشر ، وسرعان ما أصبحت إحدى أكبر القوى المؤثرة فى أمريكا الوسطى ، وفى أوائل خمسينيات القرن الماضى انتخب مرشح الإصلاح جاكوب أربينز رئيساً لجواتيمالا ضمن انتخابات لقيت ترحيباً حاراً فى نصف الكرة الأرضية باعتبارها نموذجاً للعملية الديموقراطية ، وفى ذلك الوقت كان أقل من ٣% من سكان جواتيمالا يملكون ٧٠% من الأرض ، وقد وعد أربينز الفقراء بإخراجهم من حالة الفقر والجوع ، وبعد فوزه فى الانتخابات طبق برنامجاً شاملاً لإصلاح الأراضى .

كان الفقراء وأفراد الطبقات الوسطى فى جميع أنحاء أمريكا اللاتينية يثنون على أربينز ولكن كانت شركة الفواكه المتحدة تعارض هذه الإجراءات ، لأنها كانت إحدى أكبر الجهات المالكة للأرض فى جواتيمالا وأشدها قمعاً واستبداداً ، كما كانت تملك مزارع شاسعة فى كولومبيا ، وكوستاريكا ، وكوبا وجامايكا ، ونيكاراجوا ، وسانتو دومينغو ، وبنما ، ولم تكن تطيق ترك أربينز ينشر مثله وقيمه فى بقية دول المنطقة .

وبناء على ذلك شنت شركة الفواكه المتحدة حملة علاقات عامة فى الولايات المتحدة ، بهدف إقناع الجمهور الأمريكى والكونجرس بأن أربينز كان جزءاً من مؤامرة روسية ، وأن جواتيمالا دولة تابعة تدور فى الفلك السوفيتى ، وفى سنة ١٩٥٤ قادت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية انقلاباً عسكرياً

هناك ، وأطيح بالرئيس أربينز المنتخب ديموقراطيا ، واستبدل بالكولونيل كارلوس كاستيلو أرماس .

وكانت الحكومة الجديدة تدين بكل شئ لشركة الفواكه المتحدة ، ومن أجل رد الجميل لها ، ألغت عملية إصلاح الأراضى ، وألغت الضرائب على الفوائد والحصص التى تدفع للمستثمرين الأجانب ، وأنهت الاقتراع السرى ، وزجت منتقديها فى السجون ، وكان الإعدام مصير كل من يجرؤ على فتح فمه بكلمة ضد كاستيلو ، ويرجع المؤرخون العنف والإرهاب اللذين عصفا بجواتيمالا على مدى الفترة التالية من القرن إلى التحالف الذى لم يكن سراً بين شركة الفواكه المتحدة ووكالة الاستخبارات المركزية من جهة ، وبين الجيش الجواتيمالى بقيادة الكولونيل من جهة أخرى .

ومن أشهر العمليات السرية أيضاً ما عرف بفضيحة إيران – كونترا ، والتى ترجع إلى فترة حكم الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ، وكانت من أكثر القضايا إثارة وجدلاً حول مصداقية السياسة الأمريكية ، وبدأت الأحداث حين اقتنع رونالد ريجان بأن انتصار حركة ساندينيستا عام ١٩٧٩ فى نيكارجوا وإطاحتها بنظام الجنرال سوموزا ، قد يؤدى إلى انتشار المد الشيوعى عبر أمريكا الوسطى مما يهدد الولايات المتحدة نفسها ، وعلى الرغم من أن حركة ساندينيستا لم تطلق على نفسها اسم الحركة الشيوعية ، بل قالت إنها تفضل نظاماً اقتصاديا مختلطاً بين ملكية الدولة والقطاع الخاص ، كما تفضل التعددية السياسية ، لكنها اتخذت بعض الخطوات التى أزعجت الولايات المتحدة ، فقد حل جيش ساندينيستا الشعبى محل قوات الحرس الوطنى ، كما بدء فى عملية إعادة توزيع الثـــروة ، وأممت الملكيات الكبرى ، وكان فى هذه الخطـــوات مايكفى لإثارة قلق رونالد ريجان ، الذى أصبح رئيساً للولايات المتحدة عام ١٩٨١ ، وأصبح من معارضى نظام سندينيستا خصوصاً بعد انتشار الحركات

الشيوعية فى أمريكا الوسطى ، ولذلك بدأ يخطط للإطاحة بالحركة مهما كان الثمن .

ومنذ بداية الثمانينيات كانت هناك حركتان مسلحتان معارضتان لنظام ساندينيستا ، فقد بدأ الأعضاء السابقون فى الحرس الوطنى فى التخطيط لقلب النظام الحاكم فى نيكارجوا ، ولما كانت أعدادهم فى البداية لا تتعدى الألفين بدأت الحركة فى تجنيد صغار المزارعين المتضررين من برنامج الإصلاح الزراعى الذى فرضته حركة ساندينيستا ، وفى الوقت نفسه بدأ أحد قادة ساندينيستا السابقين " إيدين باستورا " فى بناء قاعدة معارضة فى هندوراس إلى الشمال من نيكاراجوا ، وأصبحت الحركتان تعرفان باسم الكونترا .

وفى السنوات الأولى ، كان ريجان يعطى الدعم المالى صراحة للكونترا وللمخابرات المركزية الأمريكية بغرض الإطاحة بنظام ساندينيستا ، لكن بدأت أصوات المعارضة لهذا الدعم المالى للكونترا تتعالى فى الولايات المتحدة ، وفى عام ١٩٨٦ بدأت إدارة الرئيس ريجان فى التعامل مع القضية بشكل سرى وغير قانونى لتبدأ فضيحة " إيران – كونترا " أو " إيران – جيت " والتى عقدت بموجبها إدارة الرئيس الأمريكى ريجان اتفاقاً مع إيران لتزويدها بالأسلحة بسبب حاجة إيران الماسة لأنواع متطورة منها أثناء حربها مع العراق وذلك لقاء إطلاق سراح بعض الأمريكيين الذين كانوا محتجزين فى لبنان ، حيث كان الاتفاق يقضى ببيع إيران وعن طريق إسرائيل ٤٠٠٠ صاروخ من نوع "تاو" المضاد للدروع مقابل إخلاء سبيل خمسة من الأمريكيين المحتجزين فى لبنان ، على أن يتم تحويل قيمة بيع الأسلحة لدعم الكونترا المناوئة لحركة الساندينيستا ، وعندما فضحت الصحافة ما جرى ، تزايدت المعارضة فى الكونجرس لتمويل الكونترا ، وفى النهاية أجبرت إدارة ريجان على التوقف عن التمويل ، وفقدت مصداقيتها لتعاملها سراً مع دولة كانت تعتبر الولايات المتحدة " الشيطان

الأكبر"، وكانت الولايات المتحدة تعتبرها دولة معادية من الدرجة الأولى ... لكنها لعبة المصالح السياسية ...!!!

سادساً : الأداة الإعلامية :

لم تعد الأزمات الدولية كما كانت فى الماضى أزمات يحكمها فقط صراع القوى التقليدية ، لقد انتقلت الأزمات الدولية إلى عصر الصراع الحضارى بين ثقافات دول العالم منذ انتقل العالم إلى ثورة الاتصالات والمعلومات التى استطاعت أن تدخل إلى كل بيت قضايا وأحداث ووجوه وأصوات زعماء من شتى بقاع الأرض ، يديرون أحداث العالم بكلمة أو بفعل فى عصر البريق الإعلامى ... وأصبحت الأرض ساحة مفتوحة السماوات أمام من يملك القوة والقدرة على المبادرة ، وبدأت الأزمات تعبر عن نفسها فى كثير من الأحيان بأدوات بعيدة عن السلاح ، وبرز بوضوح قيمة المعلومات والأخبار والقدرة على التحكم فى توقيت إعلانها ، والقدرة على قراءة مضمون ما يقدم ، وأصبحت وسائل الإعلام قادرة فى لحظة واحدة على ضبط إيقاع الاهتمام فى شتى أنحاء الأرض بين الناس العاديين وأيضاً بين صانعى الأزمات .

وتسابق السياسيون إلى اكتشاف الإمكانات غير المحدودة لوسائل القوة الجديدة ، والتعرف على كيفية فهمها واستخدامها ، ذلك أنه إذا كان كبار السياسيين يستطيعون بحكم موقعهم فرض الاهتمام بما يقولون أو يفعلون ، فإن الفائدة المضاعفة يمكن أن تحدث إذا أضيفت لأى منهم إلى جانب موقع الحكم قدرة التأثير ... ولأن لكل قوة محاذير فإن وسائل الإعلام إذا كانت تستطيع تعميق التأثير إلا أنها أصبحت فى الوقت نفسه عاملاً ضاغطاً حتى لم تعد تسمح بمنح فرصة فشل للبارزين ، ولعل ذلك هو ما دفع هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق فى أثناء رحلاته لوقف إطلاق النار بعد ١٩٧٣ فيما

سمى "بدبلوماسية المكوك" إلى أن يتنقل بين سوريا وإسرائيل لمدة أربعين يوماً ليصل إلى اتفاق ، حيث لم يكن قادراً على الفشل مع كل الوهج الاعلامى والسياسى الذى كان يحيط به ، وهو ما كان تدركه الأطراف المتصارعة ، وكانت تستغله أيضاً فى الضغط .

ومن ناحية أخرى فإن بريق وسائل الإعلام جعل السياسيين لايستطيعون إدارة الأزمات بقرارات اعتيادية ، ولكنهم أصبحوا باستمرار فى حاجة إلى قرارات غير عادية ليحصلوا على اهتمام غير عادى يحرك الأحداث ويحمل القضايا من خلفية الأجندة الدولية إلى مقدمتها ، وهو ما فعله الرئيس السادات بقرار حرب ١٩٧٣ والذى خالف به كل التوقعات العسكرية والسياسية ، وهو أيضاً ما كرره مرة أخرى فى رحلته التاريخية فى نوفمبر ١٩٧٧ إلى إسرائيل ، والتى عبر بها فى لحظة واحدة حاجزاً خرافياً بين الممكن وغير الممكن ، والمتخيل وغير المتخيل ، وقافزاً فوق كل قيود التاريخ والجغرافيا ، واحتمالات النجاح والفشل ، ليحبس العالم أنفاسه غير مصدق ، وليصبح الشخصية الأولى لمحطات التليفزيون والصحف العالمية ، وليحرك قضية استعصت قروناً على الحل ، وليضع اسمه فى الصف الأول بين زعماء العالم المؤثرين وأصحاب التحولات التاريخية .

وهكذا لم تعد وسائل الإعلام وسائل ناقلة لسير الأزمات بل متحكمة فى مساراتها ومشاركة فى صنعها ، لقد استطاعت وسائل الإعلام عن طريق الصور التى نشرتها الصحف وأذاعها التليفزيون الأمريكى عن فيتنام أن تلعب دوراً مؤثراً على صناع القرار أدى إلى إنهاء الحرب التى أصبح النصر الأمريكى فيها مستحيلاً ، وتم إعادة الجيش إلى الولايات المتحدة بأثقال وعقدة أصبحت غائرة فى السياسة والرأى العام الأمريكى .

كما استطاعت الصور والتقارير مرة أخرى تحريك الرأى العام الأمريكى مرتين عام ١٩٩٣ ، الأولى بإثارة التعاطف الشديد مع ضحايا المجاعة فى الصومال مما دفع الحكومة للتدخل ، والمرة الثانية حين تورطت القوات الأمريكية فى معركتها الشهيرة مع قوات فرح عيديد ، ونشرت صورة لجندى أمريكى وهو يسحل حتى الموت فى شوارع مقديشيو وسط تهليل وهتاف مؤيدى عيديد ، وتقرر فى النهاية سحب القوات الأمريكية بأسرع ما يمكن ، وذكر أحد أعضاء الكونجرس لبطرس غالى أمين الأمم المتحدة أن الرأى العام الأمريكى قد استشاط غضباً من جراء هذه الحادثة بوجه خاص لأن من كانوا يسحبون جثة الجندى الأمريكى كانوا من السود (بطرس غالى ١٩٩٩ : ١٢٨) .

لقد أصبح الإعلاميون والسياسيون يُشَبهون قدرة وسائل الإعلام على التحكم فى مسارات الأزمات الدولية بما يحدث من توالى التأثير فى البورصات العالمية، فالبورصات تفتح أولاً فى جنوب شرق آسيا ، ثم فى الخليج العربى ، ثم أوربـــا، ثم الولايات المتحدة ، وإذا انهارت البورصـــات فى بدايتها فغالبـــاً ما تتوالى الانهيارات ، وإذا ارتفعت فى البدايات فغالباً ما يتوالى الارتفاع فى البورصات التالية مثل قطع الدومينو ، وهذا هو ما دفع الولايات المتحدة وبريطانيا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر إلى إقامة مراكز إعلامية استباقية فى مراكز صنع الأحداث فى العالم ، خاصة فى أفغانستان وباكستان والعراق لتلعب دوراً استباقياً فى التحكم فى الأخبار والتقارير والصور فى بدايتها ، حتى تتحكم فى مسارات النشر والتأثير المستهدف فى الأزمات المثارة .